Adab Al-Rafidain

https://radab.mosuljournals.com

A research on the principles of jurisprudence For the scholar Muhammad Baqir bin Hussain Khan Al-Balaki

Masoud Mohamed Ali

Department of Philosophy/ College of Arts/ Saladin University/ Erbil/ Iraq

Article Information

Article History:
Received April 5, 2023
Reviewer May18 .2023
Accepted May27, 2023
Available Online March1 , 2024

Keywords:
Assets
The introduction
The verdict
Psychological speech

Correspondence:
Masoud Mohamed Ali
masood.ali@su.edu.krd

Abstract

This research - despite its small size - refers to important points, and shows the difference between the distant, close, and close fundamentalist rules, so that the student can see what is related to the deduction of rulings, nearness and distance from the evidence.

It is looking for the introduction of knowledge and mentioning the many sayings of scholars about it, and mentioning the disagreement between them between those who enter into it in knowledge and those who leave it in it, and reconcile those sayings by defining what is meant and restricting their release so that it facilitates the interpretation of the ambiguous sayings about the introduction of knowledge, and reduces the gap between them.

It searches for the psychological discourse in proof, inference, and discussion, and for the perfect eternal predicate ratio and distinguishing it from the ratio that is the meaning of the word.

It refers to the eternal propositions and their divisions so that the concept includes the obligatory, the permissible and the abstaining, and that is either with a firm affirmation of an established and realized eternity and eternity, or with an obligatory affirmation of an obligatory for eternity and eternity, or with a firm affirmation of a constant that is destined for eternity and achieved in what is still.

DOI: 10.33899/radab.2023.140013.1934, ©Authors, 2023, College of Arts, University of Mosul.
This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

رسالة في أصول الفقه للعلَّامة محمد باقر بنِ حسين خان البالكيّ

مسعود محمد علي*

المستخلص

هذه الرسالةُ تشير إلى مواضعَ مهمَّة من علم الأصول والكلام، فتُبيِّن الفرْقَ بين القواعد الأصوليَّةِ البعيدةِ والقريبةِ والأقرب بحيث يبصِّر الطالبَ بما يتعلَّق باستنباط الأحكام قرباً وبعداً من الأدلَّة.

وتبحث عن مقدِّمة العلم وذِكر أقوال العلماء الكثيرة فيه، وذِكر الخلاف بينهم بين الداخلين بـها في العلم والخارجين بـها عنه، والتوفيقِ بين تلك الأقوال بتحديد المراد وتقييد إطلاقها بحيث يتيسَّر به تفسيرُ الأقوالِ الغامضة عن مقدِّمة العلم، وتقليلُ هوَّةِ الخـــلاف بينها.

* استاذ مساعد / قسم الفلسفة/ كلية الأداب / جامعة صلاح الدين / أربيل - العراق

وتبحث عنِ الكـــلامِ النفسيّ إثباتاً واسـتدلالاً ونقاشاً، وعنِ النسبـــةِ التـــامةِ الخـبـرية الأزليَّة وتمـيـيزها مـــن النسـبة التي هي مـــدلولُ اللَّفظِ.

وتشير إلى القضايا الأزليَّة وأقسامها بلا لزوم محالٍ، بحيث يشمل المفهومَ من الواجب والجائز والممتنع، وذلك إمَّا بإثباتِ ثابتٍ لثابتٍ محقَّقاً أزلاً وأبداً، أو بإثبات مفروضٍ لمفروضٍ أزلاً وأبداً، أو بإثباتِ ثابتٍ لثابتٍ مقدراً أزلاً ومحقَّقاً فيما لا يزال.

الكلمات المِفتاحية: الأصولُ. المقدمةُ. الحكمُ. الكلامُ النفسيُ .

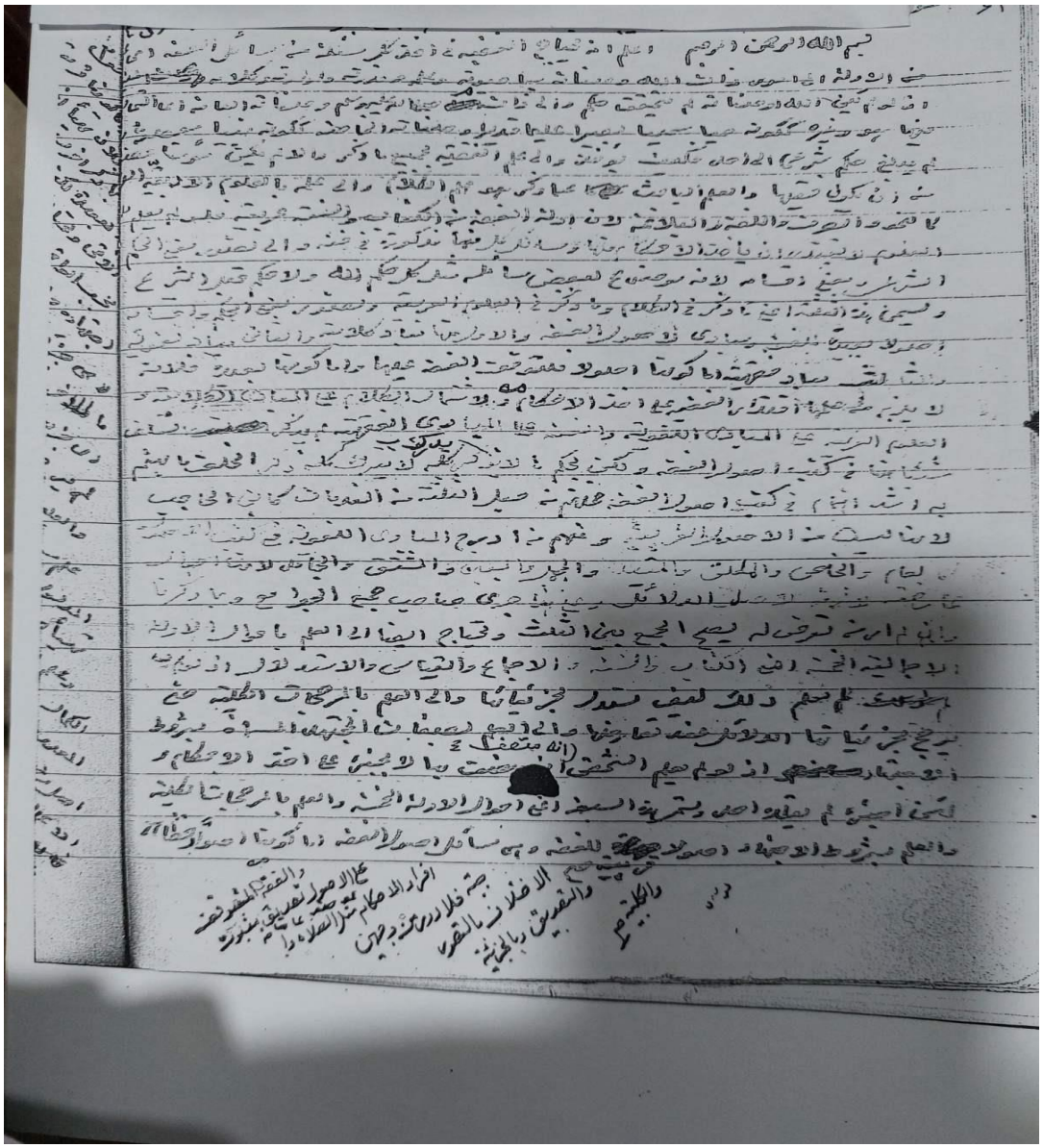

الورقة الأُولَى من الرسالة

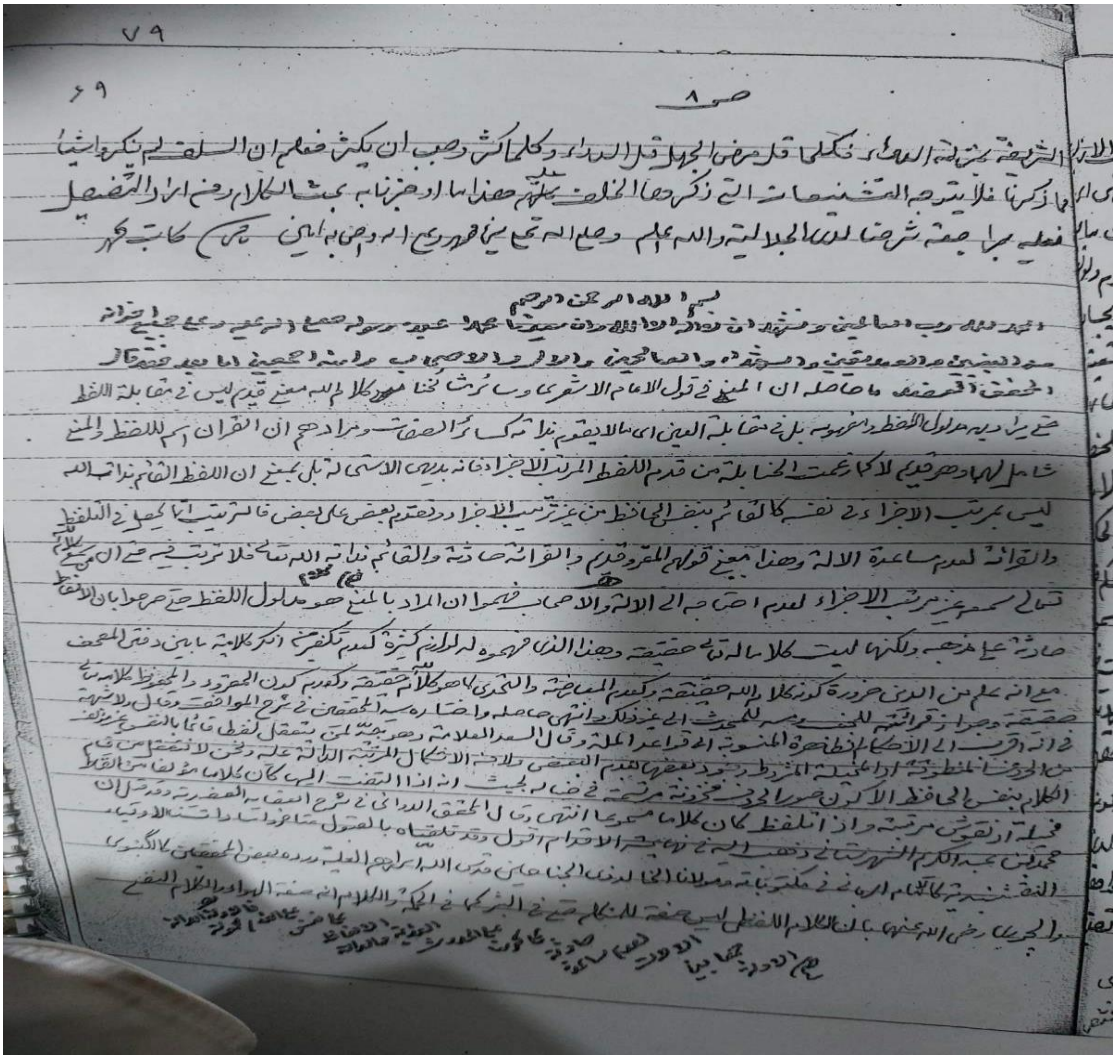

الورقة الأخيرة من الرسالة

بسمِ الله الرَّحمن الرَّحيم

مقدِّمةٌ:

إنَّ علمَ الأصول من أشرفِ العلوم؛ إذِ الأشرفُ ما ازدَوج فيه العقلُ والسمعُ واصطَحب فيه الرأيُ والشرعُ، وعلمُ الفقهِ وأصولِه من هذا القبيل فإنَّه يأخذ من صفوِ الشرعِ والعقل سواء السبيل، فلا هو تصرَّفٌ بمحضِ العقول بحيث لا يتلقَّاه الشرعُ بالقبول ولا هو مبنيٌّ على محضِ التقليد الذي لا يَشهد له العقلُ بالتأييد والتسديد.

وأبلَغها أثراً؛ إذْ هو علمٌ يُمكِّن من نصبِ الأدلَّة السمعيَّة على مدلولاتها، ومعرفةِ كيفيَّةِ استنباطِ الأحكامِ الشرعيَّةِ منها.

كتَب فيها الأصوليُّون كثيراً وكتَب فيها المتكلِّمون أيضاً كذلك إلَّا أنَّ كتابتَهم يجرِّدون ــ في الغالب ــ صوَرَ تلك المسائل عنِ الفقهِ، ويميلون إلى الاستدلال العقليِّ ما أمكن، لأنَّه غالبُ فنونـِهم ومقتضَى طريقتِهم.

وهذه الرسالةٌ جمَعتْ بين طريقِ المتكلِّمين والأصوليِّين ويتعرَّضُ لقواعدَ أصوليَّةٍ وبيانِ مرتبتها، وتتحدَّث عن مقدِّمةِ العلم وذكر المذاهب فيها والمحاكمة بينها، لكن لم يقتصر على هذا بل تُفصِّل مسألةً كلاميَّةً تفصيلاً دار حولها الجدلُ العتيقُ وهي الكلامُ النفسيُّ، فجمَعتْ أيضاً بين طريقِ المتكلِّمين والأصوليِّين في إثباتها إيَّاه بل أبدعتْ في الاستدلال عليه.

إشكاليَّة البحث:

علم الأصول كباقي العلوم له إشكاليَّة كثيرةٌ كما تتبيَّن من خلال الاختلافات والجدل بين الأصوليين، منها ذكرُ مقدمةِ العلم، فمنهم لم يذكُروها في كتُبِ الأُصول كالسلف الصالح، ومنهم مَن جعلَها من المقدِّماتِ من الخلف كصاحبِ مختصرِ

المنتهى، ومنهم مَن جعَل بعضَها في صلبِ الأصول كصاحبِ جمع الجوامع، كيف نفهم من هذا الخلاف؟.

وأيضاً هناك إشكاليةٌ في أسماء العلوم: هل العلمُ جلُّ المسائل فقط لأنَّه المقصود بالذاتِ؟ ، أو المسائلُ كلُّها فقط؟، أو جلُّها مع المبادىء؟، أو كلُّها مع المبادىء؟، أو جلُّ المسائل والمبادىء مع المقدِّمات؟، أو كلُّ المسائلِ والمبادىء مع المقدِّمات؟، أو جلُّ المسائل والمبادىء والمقدِّمات مع الموضوعات؟، أو كلُّ المسائلِ والمبادىء والمقدِّمات مع الموضوعات؟. فهذه ثمانيةُ احتمالاتٍ. أوِ الملكةُ الحاصلةُ من تكرارِ أحدِ الإدراكات الثمانية؟.

ما الفرْقَ بين القواعد الأصوليَّةِ البعيدةِ والقريبةِ والأقرب بحيث يبصِّر الطالبَ بما يتعلَّق باستنباط الأحكام قرباً وبعداً من الأدلَّة؟.

ومنها إشكاليةُ الكلام، بمعنى: هل الكلامُ هو الكلامُ اللفظيُّ فقط أو هو مع الكلامِ النفسيّ؟ هل هما له إطلاقٌ واحد أو إطلاقان بل إطلاقات؟ هل السلف تكلَّموا في الكلام النفسي أو لا؟ ما الحكمة في سكوتهم؟. وفي هذه الرسالة نرى الجواب عن تلك الأسئلة وحلِّها.

أهميَّةُ البحث:

التعرُّف على أقوالِ الأصوليّين الكثيرةِ في مقدِّمةِ العلم بأسلوبِ التوفيق بين أقوالهم مما لم يَتعرَّضْ له العلماءُ ـ حسب اطلاعي ـ كما في هذا البحث، وكذا التحقيقُ النادرُ في الاستدلال لغةً وعقلاً على الكلام النفسيّ، وذِكر الخلاف جمعاً وتوفيقاً ونقاشاً.

والتعرُّف على أقوالِ المتكلِّمين في الفرقِ بين النسبة التي هي مدلولُ اللفظِ وبين النسبة التامَّةِ الخبريَّةِ الأزليَّة، والفرقِ بين إطلاقات الكلام وبيانِ المراد منها مما قام به تعالى من صفةِ الكلام. والفرقِ بين أنواع القضايا بحسب الأزل.

وكلٌّ واحدةٍ من تلك المسائلِ كانت مثارَ جدلٍ بين الأصوليّين والمتكلِّمين عبر قرونٍ؛ لإطلاقِ الأقوال وعدم تقييدها، لكنْ هذا البحثُ جمَعها ووفَّق بينها، وهذا التوفيقُ والجمعُ إنَّما جاءا بعد معرفةِ أسرارِ المسائل. **هذا من أسبابِ اختياري لهذا البحثِ تحقيقاً وتعليقاً.**

هدفُ البحث:

تسهيلُ علم الأصول لطالبيه في توجيه أقوالِ الأصوليّين في المقدمة وأسماء العلوم مما يوفِّر له الاستقرار الذهنيُّ والابتعاد عنِ التشويش الفكريّ.

تبصيرُ الطالبين لقواعده من خلال التمييز والفرقِ بين البعيد والقريب والأقرب منها مما يتعلَّق بعمليَّة الاستنباط، وبيانِ جوهر الأصول من تلك القواعد وتوجيهِ اكتفاءِ العلماء بذكْر القريبِ منها عنِ الأقرب.

إحياءُ ما هو مغمورٌ في الكتُب الأصوليَّة إلَّا قليلاً من الكلام النفسيّ وبيانِ ضرورته وكونِه شديدَ الصلةِ بمسألةِ الحكم وهو خطابُ اللهِ، كما يقول:«لشدَّةِ تعلُّقِ الفقهِ وأُصولِه بكلامِ اللهِ تعالى وعدمِ ذِكرِ ذلك في كُتُبِ الكلامِ على وجهٍ شافٍ كافٍ نذكرُ في بحثِ الكلامِ ما يَشفي صدورَ الطالبين». على نحو ما سيأتي.

ومنهجي في البحث منهجٌ وصفيٌّ بذلتُ الجهدَ ما أمكن في التعريف بالمصطلحاتِ الكلامية والكلمات غريبة المتناول استناداً إلى المعاجم، وأشرتُ إلى استنتاجاته العلميَّة المبتكرة، وبالتالي ليس البحث خالياً من دراسةٍ تحليليَّةٍ أيضاً.

موضوع البحث:

اقتَضَى منهجُ الرسالةِ تقسيمَه على قِسمَين؛ لذا عَقدتُ خُطَّتي في الرسالةِ على النحْوِ الآتي: القسم الأوَّل: قسمُ الدراسة.

تطرَّقتُ في هذا القسم إلى الحديث عن التعريفِ بالمؤلِّف ويشتمل على مولِده واسمِه ونسَبِه ولقبِه ومنزلتِه العلميَّة ووفاتِه. وتحدثتُ فيه عن اسمِ الكتاب ونسْبتِه للمؤلِّف وقيمتِه العلميَّةِ، ومنهجي في التحقيق.

أَما القسمِ الثاني، متن الرسالة محقَّقاً.

هذا. وأسألُ اللهَ أنْ يكونَ عملي هذا خدمةً للعلم، ولله الكمال وحده وهو وليُّ التوفيق.

القسمُ الأوَّل: التعريف بالمؤلِّف ورسالتِه

سيرةُ العلامةِ البالكيّ موجزاً:

ولادتُهُ:

وُلِد الشيخُ محمدُباقر البالكيُّ، في يومِ الجمعةِ الثامنِ عشرَ (18) من شهرِ شوّالٍ في السنةَ السادسة عشْرةَ وثلاثِ مائةٍ بعد الألفِ من الهجرةِ النبويَّة(1316) ، الموافقِ في السنة الميلاديَّة (1897) في قريةِ «نزاز»[1].

اسمُه ونسَبُه: هو محمدُباقر بنُ الشيخِ حسينِ خان الملقَّبِ بـ«ئاغا طةورة= شيخِ العشيرةِ»، وهو ابنُ منوضةرخان بنِ حسينِ خان بن خسروخان بنِ محمدِ خان بن منوضة رخان[2] من أَحفادِ خان أحمدَخان المشهورِ الأَردلانيّ[3].

وهو ــ رحمه الله ــ مِن مواليدِ قريةِ «نزاز»[4] التابعةِ لقضاءِ «كاميران» في كردستانِ إيران، اسمُه الأَصليُّ هو «محمدُ باقر»، ولكنَّه اشتَهَر بـ«الشيخِ باقرٍ البالكيّ».

لقبُهُ:

لُقِّب بالبالكيُّ نسبةً إلى قريةِ «بالك»[5] ؛ وذلك لكونِه مدرّساً في تلك القريةِ لمدةٍ طويلة، فنُسِب إليها فقِيل: «الملا باقرٌ البالكيُّ». وله ألقابٌ أُخرَى وهو: المدرسيُّ؛ لكثرةِ تدريسِه ورجوعِ علماءِ المنطقةِ إليه في المسائل الصعبةِ والمعضلاتِ العلميَّةِ. وغريقٌ[6] هو لقبُهُ الشِّعريُّ فلَقَّبَ نفسَهُ بالغريقِ في بحرِ العصيان هضماً للنفس. ولُقِّبتْ عائلتُهُ التي يُنْتَسبُ إليها بـ«المدرسيّ»، فيكون اسمُه ولقبُه الآخرُ هو الشيخَ محمدَ باقر المدرسيَّ[7].

إشارةٌ إلى نشاطِه العلميّ تأليفاً:

لم يتَلقَّ الشيخُ البالكيُّ معلوماتِهِ عن شيخٍ واحدٍ بل من كثيرٍ من العلماء؛ فكان لهم أَثرٌ كبيرٌ في تكوينِ شخصيَّتِه؛ لذا له آثارٌ قيّمةٌ نادرةٌ في العلومِ العقليَّةِ والنقليَّةِ لكنْ بعضُها مفقودٌ وبعضُها مخطوطٌ والبعضُ الآخرُ مطبوعٌ، وله آثارٌ نادرةٌ : في التفسيرِ. وفي الحديثِ. وفي علْمِ الكلامِ. وفي أُصولِ الفقهِ. وفي الفقهِ الإسلاميّ. وفي التصوُّفِ. وفي المنطقِ. وفي النحوِ والصرفِ. وفي البلاغةِ. وفي الأدبِ. إلى آخرِ العلومِ العقليَّةِ والنقليَّةِ[8].

وفاتُه:

بعد حياةٍ حافلةٍ بالعلمِ والعرفانِ، لبَّى نداءَ ربِّه بقريةِ «بالك»، في التاسع عشرَ من شهْرِ ذي القعدةِ سنةَ أَلْفٍ وثلاثِمائةٍ وإحدَى وتسعين منَ الهجرة النبويَّة(1391) ، وَوُرِيَ جثمانُهُ في المقبرةِ المعروفة بـ«ثيرمحمد» في بالك، هكذا ودَّعَ الدنيا بعد أنْ عاش خمساً وسبعين سنةً [9].

التعريف بالرسالة، وفيها:

---

1) (البالكي، (2019)، 10).
2) (الفنايي، (1999)، 1 ــ4) ؛ (بابا مردوخ، (1989)، 398/2) ؛ (المدرّس، (1983) ، 125).
3) الأَردلانيون: كانت لهم أَمَارة كبيرةٌ من الأمارات الكُردية الشهيرةِ بالأَمَارة الأَردلانية، وقد جعلوا «حسنآوا» ومدينةِ سنندج (سنه) مركزاً لسلطتِهم، اشتَهر منهم مجموعةٌ من الأُمرَاء. (بابا مردوخ، (1989)، 231/3 ــ235)؛ (الخال، (1961)، 13)
4) قريةٌ تابعةٌ لقضاءِ «كاميران»، وُلِد فيها البالكيُّ، تَبْعُد عن مدينةِ «سنندج» مركز محافظةِ كُردستان (75كم)، يقع في شرقِها جبلُ «قةرةغة»، وفي جنوبِها قريةُ «وةسى»، وبشمالِها قريةُ«دؤلآو»، وبِجنوبِها قريةُ «تايةوا»، وهى من القُرَى الواقعةِ على نهرِ «طاوقرود». (شافعي الكُرد، (2001)، 920).
5) قريةُ بالك: وهي تَبعُد عن مدينةِ مريوانَ(10كم)، وكان بها معظمُ نشاطاتِ البالكيّ العلميَّةِ تدريساً وتأليفاً، تَقع في شرْقِها قريةُ«ستركةول»، وفي غربِها قريةُ«نذمار»، وفي شمالِها قريةُ«بةرقةلآ»، و«ريخةلآن»، وفي جنوبِها قريةُ«طويَزة كويَرة» و«لةنجاوا». (شافعي الكرد،(2001)، 984).
6) (البالكي، (1985) ، 5).
7) (الفنايي، (1999)، 10 ــ11) ؛ (روحاني،(1989)، 398/2) ؛ (المدرس،(1983)، 125).
8) للمؤلِّف سبعُ مجموعاتٍ من الرسائل مخطوطةً في العلوم العقليَّة والنقليَّة، ولدى الباحث نسخةٌ مصوَّرةٌ منها، وأيضاً ذكرتُ أسماءَ مؤلَّفاته المفقودة والموجودة المطبوعة وغير المطبوعة في تحقيق رسالة الماجستير «حقيقة البشر». (البالكي ، (2019)، 34–42).
9) (المدرسي، (المخطوطة)، 4).

1ـ قيمةُ الرسالة العلميَّة:

تَبرُز قيمتُها من خلال التمييز بين القواعد الأصوليَّةِ البعيدةِ والقريبةِ والأقربِ مما يتعلَّق باستنباط الأحكام، وتجعل طالبَ العلم على بصيرةٍ ويدرك أنَّ الأصول بل لبَّها ما هو؟.

ومن خلال رفعِ التعارُضِ بتوجيهِ آراءِ القائلين بإدخال المقدِّمة في العلم وآراءِ المخرجين إيَّاها منه، بحيث يتيسَّر به تفسيرُ الأَقوالِ الغامضةِ، وتقليلُ هوَّةِ الخـــلاف بينها. وعدمُ تشتيتِ ذهن الطالب بين تلك الأقوال.

وتبرُز من خلال إتيانِه باستنتاجاتٍ علميَّةٍ جديدةٍ من حيث الاستدلالُ على الكلام النفسيّ، ومن حيثُ حلُّ الإشكالات لا سيَّما إشكالَين قويَّين عتيقَين:

الأولُ: لو كان اللفظُ المترتِّبُ صفةً لله لَاستَلزم قيامُ الحادثِ بالله تعالى، وهذا كفرٌ.

والثاني: إنْ لم يكنِ الكلامُ قديماً بحيث بحَثَ عن كلِّ شيءٍ أزلاً لَاستلزم الجهلُ في الأزل، وهذا كفرٌ أيضاً. فأجاب عنهما ـ كما سيأتي ـ بحيث لا يلزم المحظوران.

ومن خلالِ النسبةِ التامةِ الخبرية الأزليَّة وتمييزِها من النسبة التي هي مدلولُ اللفظ. وتقسيمِ القضايا بحسب الأزل إلى ستَّةِ أقسامٍ بحيث يشمل المفهومَ من الواجب والجائز والممتنع، وذلك إمَّا بإثباتِ ثابتٍ لثابتٍ محقَّقاً أزلاً وأبداً، أو بإثبات مفروضٍ لمفروضٍ أزلاً وأبداً، أو بإثباتِ ثابتٍ لثابتٍ مقدَّراً أزلاً ومحقَّقاً فيما لا يزال.

2 ـ نسخة الرسالة ووضعُها:

لم أجد غير نسخة خطيَّة موجودة للمؤلِّف، وذلك من ضمن مخطوطاتِه كما سنبيّنها:

مكانُها: مكتبة المؤلِّف لدى نجله الشيخ عارف المدرسي.

رقمها: (2) في المجموعة السادسة من مجموعات المؤلِّفِ المخطوطة.

ناسخها: أحد تلامذتِه باسم محمد.

تأريخ الانتهاء: لم يدوَّن عليها تأريخ التدوين.

نوع خطها: فارسي (شكسته).

عدد أوراقها: 4 أوراق.

عدد الصحف: 8 صحيفة.

عدد أسطر الصحيفة: 18ــ 24 سطراً، وحجمها 16× 22 سم.

معدل كلمات السطر: 16ـ 19 كلمة تقريباً.

حالتها: سليمة وكاملة.

3ـ اسمُ الرسالة ونسبتُها للمؤلِّف:

لم يُصرّحْ باسم الرسالة لكن يلمِّح إليه في أثناء الكلام النفسيّ، ومن خلال تسميةِ ابنه إيَّاها[1]يمكن تسميتُه بها.

ويدلُّ دلالةً واضحةً على إثباتِ نسبةِ هذه الرسالة إلى المؤلِّف ما يأتي:

الأوَّل: توجَد هذه الرسالةُ في المجموعة السادسة من مخطوطاتِ العلَّامة محمدباقر البالكي، ولدى الباحث نسخةٌ منها[2].

الثاني: نصُّ المؤلِّفِ في آخر الرسالة بالرجوع إلى كتابٍ آخرَ له كما قال:« هذا ما أوجزنا به بحثَ الكلام، ومَن أراد التفصيلَ فعليه **بمراجعة شرْحنا للدُّرر الجلاليَّة**[3] واللهُ أعلم، وصلَّى اللهُ على سيِّدنا محمدٍ وعلى آله وأصحابِه آمين»، وهذه الإحالةُ تدلُّ صراحةً على كونـها من مؤلَّفاتِه.

---

1) قام ابنُ المؤلِّف الشيخُ عارفٌ المدرسيُّ ـ رحمه الله ـ بجمع رسائلَ لأبيه مخطوطةً في سبع مجموعات، ثمَّ قام بوضع فهرست لكلِّ مجموعة، سمَّاها بهذا الاسم. (البالكي، (المخطوطة)، 1).

2) (البالكي،(المخطوطة)، 62–69).

3) هذا الكتاب:«**الدررُ الجلاليةُ وشرحُها الألطافُ الإلهيةُ**» كتابٌ قيّمٌ في علم الكلام مطبوعٌ في مجلَّدَين كبيرَين، وذَكر فيه المؤلِّفُ موضوعَ الكلام لا سيَّما النفسيّ بالتفصيل. (البالكي،(1995)، 1/ 257 – 310).

الثالث: نصُّ الناسخ في آخرِ الرسالة على اسمه واسم المؤلِّف بعد قول المؤلِّفِ«آمين»، فيقول:«باقر، كاتبه محمد».

4ـ منهجنا في التحقيق:

أَما عملِي في هذه الرسالة فهو كالآتي:

أولاً: وضعُ ترجمةٍ موجزةٍ للمؤلِّف.

ثانياً: حرِصتُ بقدَر الطاقةِ على تنقيةِ النصِّ من الأخطاءِ النحويةِ واللغويةِ.

ثالثاً: نسَبْتُ الآياتِ القرآنيَّةَ إلى سُوَرِها مع بـيانِ رقمِ الآية في النص تقليلاً للهامش.

رابعاً: وضعتُ في حواشي الرسالة تعريفاً وافياً ـ مع ذِكرِ المراجع ـ بجميع الأعلام الأصولية والكلاميَّة.

خامساً: وضعتُ العناوينَ لكثيرٍ من المسائل بـين معقوفتَين []. كما وضعتُ زياداتي بين معقوفتَين[] في الهامش والمتن توضيحاً أو تسهيلاً.

سادساً: شرحتُ في حواشي الرسالةِ ما في متنها من غريبِ اللغة أو صعْبِ المتناول منها.

سابعاً: ترجمتُ لكلِّ رجلٍ من الرجال الذين ذكَرهم المؤلِّفُ ترجمةً تُبـيِّن قدْرَ الرجل ومنزلتِه وسنةِ وفاتِه، وأَهمِّ مؤلَّفاتِه، مع بـيانِ مصادرِ الترجمة.

ثامناً: وضَّح المؤلِّفُ أحياناً بعضَ عباراتِه أو استدرك رفعاً للتوهُّم، وقال في آخرها(منه)، أي: من زيادات المؤلِّف وتُعدُّ جزءاً من الرسالة؛ لذا وضعتُ تلك المنهواتِ في الهامش، وكتبتُ بعدها لفظَ:(منه).

تاسعاً: ختمتُ التحقيقَ بثبت المصادر والمراجعِ.

القسم الثاني: متن الرسالة محقَّقاً

بسمِ الله الرحمن الرحيم

[الأصولُ البعيدة في أصول الفقه]

اِعلم أنَّه يحتاج الفقيهُ في أخذِ كلِّ مسألةٍ من مسائلِ الفقه، أي، عِلمِه بها من الأدلةِ إلى أُمورٍ:

ذاتِ اللهِ وصفاتِه سيَّما حياتِه وعلمِه وقدرتِه وإرادتِه وكلامِه؛ إذْ لو لم يكنِ اللهُ وصفاتُه لم يتحقَّقْ حكمٌ.

وإلى ذاتِ الرسولِ ـ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم ـ وصفاتِه العامةِ، أي: التي يَشترك فيها هو وغيرُه ككونه سميعاً بصيراً عليماً قديراً، وصفاتِه الخاصَّةِ ككونِه نبيَّاً معصوماً وإلاَّ لم يَبلُغ حكمٌ شرعيٌّ إلى أحدٍ فكيف يؤخَذُ.

وإلى علمِ الفقيهِ بجميعِ ما ذُكِرَ وإلَّا لم يكنْ مؤمناً فضلاً من أنْ يكونَ فقيهاً. والعلمُ الباحثُ عمَّا ذُكِرَ هو علمُ الكلامِ[1].

وإلى علمِه بالعلوم الأدبيَّةِ العربيَّةِ كالنحوِ والصرْفِ واللغةِ والبلاغةِ؛ لأنَّ أدلَّةَ الفقهِ من الكتابِ والسنَّةِ عربيَّةٌ فلو لم يَعلَمْ تلك العلومَ لا يَقتدرُ أنْ يأخذَ الأحكامَ منها، ومسائلُ كلٍّ منها مذكورةٌ في فقهٍ.

وإلى تصوُّرِ معنى الحكمِ الشرعيِّ ومعنى أقسامِه؛ لأنَّه موضوعٌ لبعضِ مسائلِه، مثلِ: كلُّ حكمٍ لله ، ولا حكمَ قبل الشرعِ.

ويُسمَّى هذه الثلاثةُ، أعني ما ذُكِرَ في الكلام وما ذُكِر في العلومِ العربيَّةِ وتصوُّرِ معنى الحكمِ وأقسامِه أصولاً بعيدةً للفقهِ ومباديءَ لأصولِ الفقهِ. والأوَّلُ منها مبادٍ كلاميَّةٌ، والثاني مبادٍ لغويَّةٌ، والثالثُ مبادٍ فقهيَّةٌ.

أمَّا كونُها أصولاً لتوقُّفِ الفقهِ عليها وأمَّا كونُها بعيدةً؛ فلأنَّه لا يلزم من عِلْمها اقتدارُ الفقيه على أخذِ الأحكامِ.

والفقهُ المتوقِّفُ على الأُصولِ تصديقٌ بثبوتِ أفرادِ الأحكام لموضوعاتها مثلُ: الصلاةُ واجبةٌ، فلا دورَ من وجهَين:

1) لذا نرى في مقدماتِ الكُتُبِ الأصوليَّة يُذكر مسائلُ متعلِّقةٌ بعلم الكلام كـ:(تخصيص الحكم بالشرع، والتحسين والتقبيح الشرعيَّين) وغيرِهما.

[الأول] الاختلافُ بالتصوُّرِ والتصديق. و[الثاني] بالجزئيةِ والكليَّةِ.

ولاشتمالِ الكلامِ[1]على المبادئِ الكلاميَّةِ، والعلومِ العربيَّةِ على المبادئ اللغويَّةِ، والفقه على المبادئ الفقهيَّةِ لم يَذكُرِ السلفُ شيئاً منها في كُتُبِ أُصولِ الفقهِ. ولكن بحكمِ ما لا يُذكَرُ كلُّه لا يُترَكُ كلُّه ذكَر الخلَفُ ما يُهتَمُّ به أشدَّ اهتمامٍ في كُتُبِ أُصولِ الفقهِ:

فمنهم مَنْ جَعَل الثلاثةَ من المقدمات كابنِ الحاجب[2]؛ لأنها ليست من الأُصولِ القريبةِ[3]، ومنهم مَنْ أدرج المبادئَ اللغويَّةَ في كُتُبِ الأُصولِ كالعامِّ والخاصِّ والمطلَقِ والمقيَّدِ والمجمَلِ والمبيَّنِ والمشتقِّ والجامدِ[4]؛ لأنها أحوالٌ عارضةٌ لازمةٌ لأصلِ الدلائلِ وعلى هذا جرى صاحبُ جمعِ الجوامعِ[5]. **وبما ذكرْنا وإنْ لم أرَ مَنْ تعرَّض له** يصِحُّ الجمعُ بين الثلاث[6].

[الأُصولُ القريبةُ في أصول الفقه]

ويَحتاج أيضاً إلى العلمِ بأحوالِ الأدلَّةِ الإجماليَّةِ الخمسةِ، أعني الكتابَ والسنَّةَ والإجماعَ والقياسَ والاستدلالَ؛ إذْ لو لم يَعلَم ذلك كيف يستدلُّ بجزئيَّاتِها؟.

وإلى العلم بالمرجِّحات الكليَّةِ حتَّى يرجِّح بجزئيَّاتها الدلائلَ عند تعارضُها.

وإلى العلم بصفاتِ المجتهدِ المسمَّاةِ بشروطِ الاجتهاد؛ إذْ لو لم يعلمِ الشخصُ أنَّه متَّصِفٌ بها لا يجترأُ على أخذِ الأحكامِ ولئن اِجترأَ لم يُقلِّدْه أحدٌ.

وتُسمَّى هذه السبعةُ، أعني أحوالَ الأدلَّةِ الخمسةِ، والعلمَ بالمرجحاتِ الكليَّةِ، والعلمَ بشروطِ الاجتهاد أُصولاً قريبةً لفقهٍ، وهي مسائلُ أُصولِ الفقهِ.

---

1) جوابٌ لسؤالٍ مقدَّرٍ تقديرُه: لِمَ لمْ يَذكرِ السلفُ هذه الأمورَ في كُتُب الأصول؟ فأجاب: لوجودها في العلوم المذكورة، كما قال:« ولاشتمالِ الكلامِ .... إلخ».

2) ابن الحاجب: أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الكردي المالكي، المعروف بابن الحاجب، ولد بأسنا(مدينة صغيرة بأقصى الصعيد بمصر)، واشتغل بالعلوم، فبرع فيها، وأتقنها غاية الإتقان، وأبدع في الفنون، وكان إمام المذهب المالكي في زمانه، انتقل إلى دمشق، وصحب عزالدين بن عبد السلام في رحلته إلى مصر، من أشهر مؤلفاته:(منتهى السول والأمل في علمي الأصول والجدل)، و(مختصر المنتهى)، توفي ـ رحمه الله ـ سنة 646هـ. (ابن خلكان، (1900)، 248/3 – 249). (السيوطي،(1983)، 503/1).

3) يقولُ صاحبُ مختصر المنتهى: « وينحصر المختصرُ في المبادئ، والأدلَّة السمعيَّة، والاجتهاد، والترجيح» ويقول شارحُه في شرح المبادىء:«والمبادىء: ما لا مقصوداً بالذات، بل يتوقَّف عليه المقصود، والحصر هنا استقرائيٌّ». ويستغرق المبادئُ في الكتاب ما يقارب ثلاث مائة صفحة. (السبكي، (2009)، 1 /42– 323).

4) يقول ابن السبكي في وصفِ كتابه:«وينحصر في مقدِّماتٍ وسبعةِ كتُبٍ»، إلى أنْ يقولَ:«الكتاب الأوَّل في الكتاب ومباحث الأقوال»، فبعد تعريف الكتاب، أي: القرآن، وذِكر الخلاف في البسلمة والقرآت يقول:«المنطوق والمفهوم»، أدرجهما مع غيرهما من مباحث اللفظ في الكتاب الأوَّل وهو البحث عنِ الكتاب، بحيث يَستغرق أكثرَ من مائةِ صفحةٍ. (السبكي، (1918)،222/1–333).

5) ابن السُبكي: تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي الشافعي، قاضي القضاة، ولد في القاهرة، وانتقل إلى دمشق، وأخذ عن والده، والحافظ المزي، والذهبي، واشتغل بالقضاء، وكان إماماً بارعاً متفنناً في سائر العلوم، من تصانيفه (جمع الجوامع) في أصول الفقه، و(الإبهاج في شرح المنهاج) شرح منهاج البيضاوي، و(الأشباه والنظائر) في القواعد الفقهية، توفي ـ رحمه الله ـ بدمشق سنة 771هـ، ودفن بها. (العسقلاني،(1997)، 258/2-260). (الحنبلي، (1985)، 180/6).

6) قولُه:« وإنْ لم أرَ مَنْ تعرَّض له » يشير إلى أنَّ الجمعَ من استنتاجاته العلميَّة. وذلك كالآتي:
يصح الجمعُ بين السلف والخلف، بأنَّ مَن لم يذكُرِ الأمورَ في كتُبِ الأُصول كالسلف الصالح إنَّما لم يَذكرْوها لذِكرها في العلوم المذكورة؛ ولأنها أصولٌ بعيدةٌ لا يلزم من علمها الاقتدارُ على الاستنباط وأخذِ الأحكام.
ومَن جعلَها من المقدِّماتِ من الخلف كصاحبِ مختصرِ المنتهى، إنَّما جعَلها لكونها يُحتاج إليها ولو كانتْ مقدِّماتٍ بعيدةً بالنسبةِ للاقتدار على عمليَّةِ الاستنباط.
ومَن جعَل بعضَها في صلبِ الأصول كصاحبِ جمع الجوامع؛ لأنَّها من المقدِّماتِ التي ـ ولو كانتْ بعيدةً ـ كانتْ شديدةَ الصلةِ بمدلولاتِ الأدلَّة بحيث لا استغناءَ عنها.

أما كونُها أصولاً فظاهرٌ، وأمَّا كونُها قريبةً فلأنَّ تَـهيُّؤَ أخذِ الفقهِ بما ذُكِرَ أقربُ من التهيُّؤِ بالأُصولِ البعيدةِ لكنَّه دون التهيُّؤِ بالأقربِ الآتي.

[الأصولُ الأقربُ في أصولِ الفقه]

ويحتاجُ أيضاً إلى اتِّصافِه بشروطِ الاجتهادِ بحسبِ الواقعِ؛ إذْ لو لم يتَّصِفْ بها لأخطأَ فلمْ يصِحَّ اجتهادُهُ ولم يُقلِّدْهُ أحدٌ.

وإلى علمِه بالأدلَّةِ التفصيليَّةِ هي جزئيَّاتُ الأدلَّةِ الإجماليَّةِ؛ لأنَّ لكلِّ حكمٍ دليلاً غيرَ ما للآخرِ فلو لم يَعلمْهُ بخصوصِه لم يَعلَمْ الحكمَ.

وإلى علْمِه بالمرجِّحاتِ الجزئيَّةِ أي: جزئيَّاتِ المرجِّحاتِ الكليَّةِ؛ لأنَّ في كلِّ مسألةٍ مرجِّحاً غيرَ ما في الآخَرِ فلو لمْ يَعلَمْه بخصوصِه لمْ يُرجِّحِ الدليلَ عند التعارضِ، وتُسمَّى هذه الثلاث أصولاً أقربَ.

مثلاً: بعد أنْ عَلِمَ الإمامُ الشافعيُّ ـ رضي اللهُ عنه ـ مباحثَ الكلامِ والعلومَ العربيَّةِ ومعنى الحكمِ وأقسامِه تهيَّأَ تهيُّؤاً بعيداً لعلمِه بوجوبِ النيَّةِ في الوضوءِ مثلاً.

وبعد أنْ عَلِمَ مسائلَ أُصولِ الفقهِ عَلِمَ في ضمنِ أنَّ كلَّ سُنَّةٍ حجةٌ وهي حالُ الدليلِ الإجماليِّ، وأنَّ حذفَ ما هو أقربُ إلى المدلولِ اللغويِّ أرجحُ، وكلُّ ما هو أرجحُ متعيَّنٌ للمجتهدِ في الفروعِ، وهذا حالُ المرجِّح الكليِّ فصار أُصوليَّاً، وازداد تهيُّؤُه لعلمِه بوجوبِ النيَّةِ.

وبعد أَنِ اتَّصَف بصفاتِ المجتهدِ وعَلِمَ أنَّ لفظَ إنَّما الأعمالُ بالنيَّاتِ سُنَّةٌ، وهي حالُ الدليلِ الجزئيِّ، وعَلِمَ أنَّ صحَّةَ هذا الحديثِ الشريفِ موقوفةٌ على إضمارٍ؛ بداهةَ صدورِ العملِ بدونِ النيَّةِ من الناسِ، وأنَّ هذا المحذوفَ إمَّا الصحَّةُ أوِ الكمالُ، وأنَّ حذفَ الصحَّةِ أقربُ إلى المدلولِ اللغويِّ؛ لأنَّ منطوقَ الحديثِ لغةً نفْيُ وجودِ العملِ بدونِ النيَّةِ. وغيرُ الصحيح في حكمِ المعدومِ بخلافِ غيرِ الكاملِ، تهيَّأَ لعلمِ وجوبِ النيَّةِ تهيُّؤاً أقربَ، فيقول: إنَّما الأعمالُ بالنيَّات سُنَّةٌ، وكلُّ سُنَّةٍ حجَّةٌ، فينقدح في ذهنه: الوضوءُ عملٌ، وكلُّ عملٍ بالنيَّةِ، فيستفيدُ أصلَ مشروعيَّةِ النيَّةِ في الوضوءِ.

ويَعلَم أنَّ هذا الحديثِ من حيثُ تقديرُه بمعنى إنَّما الأعمالُ تصحُّ بالنيَّةِ معارَضٌ له على تقديرِه بإنَّما الأعمالُ تَكمُل بالنيَّةِ، فيقول حذفُ الصحةِ شيءٌ أقربُ إلى المدلولِ اللغويِّ وكلُّ ما هو أقربُ إليه أرجحُ ومتعيَّنٌ. فالأصوليُّ أعمُّ مطلقاً من المجتهدِ.

[إشكالٌ قويٌّ وجوابُه]

إنْ قيل: لَمَّا كانتِ الأُصولُ الأقربُ مناطاً مهتمَّاً به للفقهِ حتى أنَّ الفقهَ إنَّما يؤخَذُ منها وَجب ذِكرُها في أصولِ الفقهِ.

قلنا: تقرَّر في موضِعِه أنَّ القضيَّةَ الكليَّةَ في قوَّةِ قضايا شخصيَّةٍ متعدِّدةٍ بتعدُّدِ موضوعِ الكليَّةِ سواء كانت معدودةً مثلُ: كلُّ حرفٍ مشبَّهٍ بالفعلِ يَنصِب الاسمَ ويرفعُ الخبرَ، فإنَّه في قوَّةِ ستِّ قضايا شخصيَّةٍ[1] أوْ لا، مثلُ: كلُّ فعلٍ يَرفع الفاعلَ.

فالأدلَّةُ الجزئيَّةُ والمرجِّحاتُ الجزئيَّةُ مندرجةٌ تحت موضوعِ مسائلِ أُصولِ الفقهِ، مثلاً«كلٌّ» من قولنا: كلُّ سُنَّةٍ حجَّةٌ، وكلُّ ما هو أقربُ إلى المدلولِ اللغويِّ يتعيَّنُ حذفُه يندرج فيه جميعُ أفرادِ السنَّةِ وجميعِ أفراد الأقرب، ويندرجُ صفاتُ المجتهد في العلمِ بها كما هو ظاهرٌ.

والحاصلُ أنَّ حالَ الدليلِ الجزئيِّ وحالَ المرجِّحِ الجزئيِّ صغرى سهلةُ الحصولِ من حالِ كليِّهما بالنظر إلى المجتهدِ في أوَّلِ الأمرِ بطريقِ ملكةِ الاستنباط بأنْ يأخذَ أصلَ لفظِ الحديثِ أوِ القرآنِ من غيرِه ويَعلَم أنَّه سُنَّةٌ أو قرآنٌ ويتفكَّر في

1) أي: وتلك القاعدة في قوَّة أنَّ كلَّ«إنَّ وأنَّ ولكنَّ وكأنَّ وليت ولعلَّ» تنصب الاسمَ وترفع الخبرَ.

معانيها ودقائقِها الاجتهاديَّةِ ثمَّ يُرتِّبُ تلك الصغرى مع كليَّاتِ الأُصولِ، وفي وسطِه بطريقِ ملكةِ الاستحضارِ بأنْ يُرتِّبَ ذلك القياس مع تأمُّلٍ لكن بدونِ حاجةٍ إلى نظرٍ وكسبٍ آخرَ، وفي آخِره بطريقِ العقلِ المستفاد بأنْ يرتِّبَه بدونِ تأمُّلٍ.

نظيرُ ذلك: أنَّ كلَّ مَنْ قرأ النحوَ يَعلَم أنَّ كلَّ فاعلٍ مرفوعٌ لكنْ إذا سَمِع: ضربَ زيدٌ عمراً، فهو يثبت فرق وأفرادُ كلِّ فِرقةٍ متفاوتةٌ بلادةً وزكاوةً، فمنهم مَن لا يَعلم أنَّ زيداً فاعلٌ ويسأل غيرَه.

ومنهم مَن يتفكَّر في نفسِه أنَّ زيداً اسمٌ أُسنِد إليه فعلٌ قبلَه وكلُّ ما هو كذلك فاعلٌ وكلُّ فاعل مرفوعٌ.

ومنهم مَن لا يحتاج إلى هذا التأمُّلِ بل حين سَمِع: ضَرب زيدٌ عمروًا، خطَر ببالِه فوراً أنَّ زيداً فاعلٌ وكلُّ فاعلٍ مرفوعٌ فأيقَن بأنَّ المتكلِّمَ لم يغلَطْ. وعلامةُ ذلك أنَّه إذا قرأ الكُتُبَ العربيَّةَ ولم يغلَطْ أصلاً فهو ذو العقلِ المستفادِ، أو ربَّما غلَط لكن راجع بلا أنْ يُذكِّرَه أحدٌ فقَرأ صحيحاً فهو ذو ملكةِ استحضارٍ، وإذا غلَط ولم يرجعْ أصلاً فهو ذوملكةِ استنباطٍ، وكذلك حالُ المجتهدِ في مثلِ: كلُّ سُنَّةٍ حجَّةٌ.

[إشكالٌ آخرُ وجوابُه]

إنْ قيل: فما الفرقُ بينه وبين غيرِه إذا كان له ملكةُ الاستنباط فقط؟ قلنا: أَشرْنا إلى الجواب بقولنا:«ويَتفكَّر في معانيها إلخ».

وحاصلُه: أنَّ كلَّ أُصوليٍّ يَعلم أنَّ كلَّ سُنَّةٍ حجَّةٌ، فإذا سَمع أنَّ لفظَ إنَّما الأعمالُ بالنيَّات سُنَّةٌ رتَّب القياسَ لكن إذا لم يكنْ مجتهداً لم يقتدِرْ على علْمِ دقائقِه ودفعِ الاعتراضاتِ عنه.

بل ولو سَمع الدقائقَ الاجتهاديَّةَ من إمامِه وكيفيَّةِ دفعِ الاعتراضات يحتمل أنْ يذكرَ له مجتهدٌ آخرُ اعتراضاً آخَرَ فلا يقتدرُ على دفعِه بخلافِ المجتهدِ فإنَّه إذا سَمع لفظَ الحديثِ يَعلَم بذاتِه دقائقَه ويدفعُ الاعتراضاتِ عنه.

[الفرْقُ بين الأصوليِّ والخلافيِّ والجدليِّ]

ولهذا قال العلماءُ: إذا ذَكَر الشخصُ قواعدَ الأُصولِ لأخذِ أحكامِ الفقهِ تُسمَّى تلك القواعدُ أُصولَ الفقهِ، وهو أُصوليًّا، أي: مرادفاً للمجتهد.

وإذا استدلَّ بها الشخصُ لحفظِ مسائلِ إمامِهِ تُسمَّى هي علمَ الخلافِ وهو مقلِّداً خلافيًّاً. أو لإثباتِ أحكامِ غيرِ الفقهِ تُسمَّى هي علْمَ الجدلِ وهو جَدليًّا[1].

والعلمُ بكثرةِ الجزئيَّاتِ لا يحسمُ مادَّةَ الإشكالِ بالكُليَّةِ، فعُلِم أنَّ المرجِّحات وصفاتِ المجتهدِ من مسمَّى أصولِ الفقهِ لا خارجةً عنه، وطرُقٌ لإستفادةِ ومستفيدِ جزئيَّاتِ الأدلةِ لا كليَّتِهما.

و[عُلم أيضاً] أنَّ الأُصوليَّ من يعرِفُ الأُصولَ، فما في جمعِ الجوامعِ غيرُ صوابٍ كما حقَّقه الشارحُ المحقِّقُ[2].

[ما يُذكر في العلوم بين الأصل والفرع]

ثُمَّ ما يذكُر في كُتُبِ العلومِ إما يتوقَّف عليه المسائلُ شروعاً أو شعوراً وهي المقدماتُ الشروعيَّةُ أو الشعوريَّةُ.

أو تُتوقَّف عليها تصوُّراتُ موضوعاتِ المسائلِ أو محمولاتِها أو قيودِهما وهي المبادئُ التصوريَّةُ أعني التقسيمات والتفريعات الْمُورَدةِ في ذلك العلوم.

أو ما يتوقَّف عليها التصديقُ بالمسائل وهي المبادئُ التصديقيَّةُ، أعني القضايا المأخوذةَ في أدلَّةِ المسائلِ أو في أدلَّةِ أدلَّتِها وقد تسمَّى هذه الثلاثُ مقدِّماتٍ، وعليه جرَى صاحبُ جمعِ الجوامع[3].

---

1) هذا إشارةٌ إلى أنَّ قواعدَ الأُصول تُستعمل في غير استنباط أحكام الفقهِ؛ لذا يقال: الأَولَى أنْ يؤخَذ من لفظ الفقه في ذلك العنوان معناه اللغويّ وهو الفهمُ، ويُفسَّر أصولُ الفقه بأُصولِ الفهم.
كما جاء في بعض الكُتُب الأصوليَّة بـ:(ميزانُ الجدل)، أو:(آدابُ الجدل). (السبكي، (2009)،36/1).

2) (السبكي، (1918)، 37/1–40).

3) بدأ صاحبُ جمعِ الجوامع بتعريف الأصول والأصوليّ وتعريفِ الفقهِ ، وتعرَّض لبعضِ المسائل الاعتقاديَّة المتعلِّقةِ بالأصول، مثلِ:

« مثلاً: تعريفُ الأُصولِ بأنَّه علمٌ شرعيٌّ مقدّمةُ شروعٍ له. وتعريفُه بأنَّه قواعدُ باحثةٌ عنِ الأدلَّة الخمسةِ والمرجحاتِ وصفاتِ المجتهدِ مقدّمةُ شعورٍ، أي: يكونُ سبباً للعلمِ الإجماليّ بمسائله ومسائلِ غيره؛ إذ يُفهم من جامعيَّتِه كلَّ قواعدَ كذاتيَّةِ أصولِ الفقهِ فتأمنُ من فواتِ مسائلِه، ومن مانعيَّتِه كلَّ ما ليس قواعدَ باحثةً إلخ، ليس من أُصولِ الفقه فتأمن من ضياعِ الوقتِ في غيرِه». (منه)

أوِ[1]المسائلُ وهي المقصودةُ بالذاتِ.

[مذاهبُ في مسمَّى العلوم والتوفيقُ بينها]

ثُمَّ أُختُلِف في أنَّ مسمَّى أسماءِ العلومِ جلُّ المسائلِ نظراً إلى أنَّ الإحاطةَ بكُلِّها غيرُ مقدورةٍ للبشر. أو كلُّها نظراً إلى احتياجِ العلم إلى جميعِها. أو أحدُ هاتَين مع المبادئِ لتوقُّفهما عليها أو ومع المقدمات أيضاً أو ومع الموضوعاتِ أيضاً اهتماماً بشأنها.

أو إدراكُ أحدِ هذه الثمانيةِ نظراً إلى أنَّ العلمَ لا يكون آلةً إلا إذا أدركَه الشخصُ.

أوِ الملكةُ الحاصلةُ[2]من تكرارِ الإدراكات نظراً إلى أنَّ العلمَ ما لم يكن ملَكةً لم يكنْ آلةً. فهذه أربعةٌ وعشرون احتمالاً[3]، ذهب إلى كلٍّ منها طائفةٌ، وأشرنا إلى ملحظِ كلٍّ منهم[4].

ثُمَّ على تقديرِ كونِه ملَكةً هل هو ملَكةُ الاستنباطِ[5]، أو ملَكةُ الاستحضار[6]، أو مجموعُهما المسمَّى بملَكةِ الاقتدار، كلٌّ محتملٌ، والأرجحُ كما أشار له شارحُ[7]جمعِ الجوامعِ المحليّ هو الثالثُ[8]بداهةَ أنَّ مَن لم يكن له ملكة استحضارٍ بالنسبة إلى جُلِّ المسائلِ وملكةَ استنباطٍ بالنظر إلى غيرِه لم يُعدَّ عالِماً بهذا العلمِ.

[تحقيقٌ في إطلاقاتِ الكلامِ اللفظيّ والنفسيّ]

فائدةٌ: لشدَّةِ تعلُّقِ الفقهِ وأُصولِه بكلامِ اللهِ تعالى وعدمِ ذِكرِ ذلك في كُتُبِ الكلامِ على وجهٍ شافٍ كافٍ نذكرُ في بحثِ الكلامِ ما يَشفي صدورَ الطالبين فنقول:

شكرُ المُنعِمِ واجبٌ بالشرع لا بالعقل، ثمَّ يُعرِّفُ الحكمَ وأقسامَه من خطاب التكليفِ وخطابِ الوضع وما يتعلَّق بهما، ثمَّ يتطرَّق إلى تعريف الدليلِ والحدِّ، والكلام النفسيّ، والنظر والتصوُّر والتصديق، إلى غير ذلك مما هو من مقدِّمات الكتابِ شروعاً أو شعوراً بحيث يُؤمِّن الطالبَ من فوات ما يعنيه، وضياعِ الوقت في ما لا يعنيه. (السبكي، (1918)، 1/31–221).

1) عطفٌ على قوله:(يتوقَّف)، أي: ما يُذكَر في كُتُبِ العلومِ إمَّا المسائلُ وهي المقصودةُ بالذاتِ.

2) عطفٌ على قوله:«إدراكُ أحدِ هذه الثمانية»، أي: أُختُلِف في أنَّ مسمَّى أسماءِ العلومِ الملكةُ الحاصلةُ من تكرارِ أحدِ الإدراكات الثمانية.

3) أي: هل العلمُ جلُّ المسائل فقط، أو المسائلُ كلُّها فقط، أو جلُّها مع المبادىء، أو كلُّها مع المبادىء، أو جلُّ المسائل والمبادىء مع المقدِّمات، أو كلُّ المسائلِ والمبادىء مع المقدِّمات، أو جلُّ المسائل والمبادىء والمقدِّمات مع الموضوعات، أو كلُّ المسائلِ والمبادىء والمقدِّمات مع الموضوعات. فهذه ثمانيةُ احتمالاتٍ.

أو العلمُ: إدراكُ أحدِ هذه الثمانية.

أوِ العلمُ: ملَكةُ أحدِ هذه الثمانية. فيكون أربعةٌ وعشرون احتمالاً.

4) كما قال:«نظراً إلى ...إلخ»، بتحديدِ الجهاتِ والمراداتِ من تلك الأقوال. وهذا التوجيهُ والجمعُ بين الاحتمالات الموجودة في الكتُب الأصوليَّة حول مسمَّى العلم من استنتاجاتِ المؤلِّفِ العلميَّةِ.

5) القوةُ النظريةُ والقوَّةُ العمليَّةُ المسمَّاةُ بالعقل النظريّ والعقل العمليّ لكلٍّ منهما أربعُ مراتِبَ: فملكةُ الاستنباط نوعٌ من الاستعداد للعلم النظريّ: إذِ« الاستعدادُ إمّا قريبٌ وهو العقلُ بالفعل، أو بعيدٌ وهو الهيولانيُّ، أو متوسّطٌ وهو العقلُ بالملَكة المسمَّى بملكة الاستحصال». (التهانوي، (1996)،2/1199).

6) والرابعُ من مراتب العقل النظريّ الاستعدادُ الأقربُ وهو العقلُ المستفادُ المسمَّى بـمَلَكةِ الاقتدار، والمرادُ«بالملَكة هاهنا كيفيةٌ للنفْس بها يتمكَّن من معرفةِ جميعِ المسائل، يَستحضر بها ما كان معلوماً مخزوناً منها، ويستحصل ما كان مجهولاً». (التهانوي، (1996)،4/1).

7) جلال الدين المحليُّ: هو محمدٌ بنُ أحمدَ بنِ محمدٍ بنِ إبراهيمَ الشافعيُّ، كان عالماً مدقِّقاً بعلمِ الأصول، والتفسير، والنحو، والمنطق، وغيرها، عُرض عليه القضاءُ فامتَنع، وكان زاهداً يأكل من كسبِ يده في التجارة، له مؤلفاتٌ قيّمةٌ، منها (شرحُ جمعِ الجوامع)، و(شرحُ الورقات)، تُوفي ـ رحمه الله ـ سنة(864) بمصرَ. (الحنبلي،(د. ت)، 9/447).

8) قال شارحُ جمع الجوامع في تعريف المجتهد على قول المتن:«فَقيهُ النفس»:«أي: شديدُ الفهْمِ بالطبع لـمقاصدِ الكلام؛ لأنَّ غيرَه لا يتأتَّى له الاستنباطُ المقصودُ بالاجتهاد»، إلى أنْ قال الماتن: والـمجتهد:«مَن هذه العلومُ ملَكةٌ له وأحاط بـمعظَم قواعدِ الشرعِ ومارسها بحيث اكتَسب قوَّةً يَفهم بها مقصودَ الشارع»، فيقول الشارح على هذا:«فلم يكتفِ بالتوسُّطِ في تلك العلوم». أي: لم يكتفِ بالاستعداد المتوسّط وهو ملكةُ الاستنباط كما سبَق. (السبكي،(1918)،2/382– 383).

إنَّ مثلَ ثبوتِ القعود لزيدٍ[في: زيدٌ قاعدٌ]، له وجودٌ واقعيٌّ، ووجودٌ ذهنيٌّ، أي: في نفسِ المتعقِّلِ، ووجودٌ لفظيٌّ، ووجودٌ نقشيٌّ[وخطيٌّ]، ويسمَّى كلٌّ من هذه الأربعِ بالكلامِ بمعنى المتكلَّم به، وطفتة شدة[بالفارسيّ]. ومعلومٌ أنَّه لا دخْلَ للبشرِ في إيجادِ الأوَّلِ وله دخلٌ في إيجادِ الثلاثةِ الأخيرةِ.

مثلاً: في كلِّ بشرٍ قوَّةٌ تجري بها الألفاظُ على مخارجها ويُنظِّمها بها وتُسمَّى كلاماً لفظيَّاً بمعنى طوَيايي [بالفارسيّ وتسمَّى بالكردي بويَذي] بها يمتازُ عن الأبكمِ والأخرسِ. و[معلومٌ] أنَّه متَّصِفٌ بها وأنَّها تتوجَّهُ إلى الألفاظِ فيكسِبُها بها ويُسمَّى كلٌّ من هذه الثلاثةِ كلاماً لفظيَّاً بمعنى طوَيابودن[بالفارسيّ وبالكرديّ وتني]، و[معلومٌ أنَّ] أصلَ الكلامِ كلامٌ لفظيٌّ بمعنى «طفتة شدة».

وكذلك في كلِّ بشرٍ قوَّةٌ نفسانيَّةٌ بها يُلقِي الخطراتِ على قلبِه مثلاً وتسمَّى كلاماً نفسيَّاً بمعنى طوَيايي، وأصلُ الخطرات كلامٌ نفسيٌّ بمعنى «طفتة شدة» واتِّصافُه بأصلِ القوة وتوجُّهها نحوَ الخطرات وكسبُها بها كلامٌ نفسيٌّ بمعنى «طوَيابودن»[1].

[الاستدلال على الكلام النفسيّ]

وإلى هذا الإشارةُ بمثلِ قولِه تعالى:[وَيَقُولُونَ فِي أَنفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا اللَّهُ بِمَا نَقُولُ]المجادلة:8[2]،

ومثلُ قولِ سيّدِنا عمرَ الفاروقِ ـ رضي اللهُ عنه ـ:«إنِّي زوَّرتُ مقالةً في نفسي»[3].

وقولُ الأخطل:

«إنَّ الكلامَ لفي الفؤاد وإنَّما جُعِل اللِّسانُ على الفؤاد دليلاً»[4].

حتى إنَّ وجودَ الكلامِ النفسيّ وتسميتُه كلاماً جرى مَجرَى الضروريَّاتِ التي يَعلمها الأطفالُ غيرُ المميَّزين حيثُ يقولون:«قسةيةك وا دلَما ئةمةويَ بيلَيَم»[1]، فوا عَجَباً مِن المعتزلةِ كيف يُنكرون ذلك؟!![2].

1- في هذه الرسالة ثلاثُ كلماتٍ فارسيَّةٍ يردِّدها المؤلِّفُ كثيراً، وهي:« طويايي وطويابودن وطفتةشدة »، فالأُولَى بمعنى قوَّةِ التكلُّمِ نفسيَّاً أو لفظيَّاً، وهي صفةٌ ذاتيَّةٌ قائمةٌ بذاتِ المتكلِّم. والثانية: اتِّصافُ الذات بتلك الصفة الذاتية، وتعلُّقُ الصفةِ الحقيقيَّة بأثرها أيضاً يُسمَّى بذاك الاسم. والثالثةُ: أثرُ تلك الصفة لفظيَّاً أو نفسيَّاً.

فإذن للكلامِ اللفظيّ والنفسيّ ثلاثةُ معانٍ:

الأوَّلُ: هو ما يُسمَّى بـ« طويايي »صفةٌ حقيقيَّةٌ نفسياً ولفظيَّاً.

والثاني: هو ما يُسمَّى بـ« طويابودن » صفةٌ اعتباريَّةٌ ناشئةٌ من الأوَّلِ، عبارةٌ عن اتِّصافِ الذات بالصفة الحقيقيَّة، وتعلُّقِها بالأثر الحاصل منه. والاتصافُ والتعلُّقُ ليستا صفتَين حقيقيَّتين بل صفتان اعتباريَّتان.

والثالث: هو ما يُسمَّى بـ« طفتةشدة» أثرٌ للمتكلِّم لا صفةٌ له، سواءٌ كان الأثرُ تعبيراتٍ لفظيَّةً أو تعبيراتٍ نفسيَّةً. والرسالةُ تفصيلٌ لهذه الألفاظ ومعانيها كما سيأتي.

2) هناك آياتٌ أُخرى تدلُّ على الكلام النفسيّ، منها قولُه تعالى:[إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ] المنافقون:1. ففي قولهم الظاهر:[نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ] كانوا صادقين، فلِمَ يُكذِّبهم الله؟ التكذيب ناظرٌ إلى ما في أنفسهم، ولا يتوجَّه إلى نطقهم الظاهر.

وقولُه تعالى حكايةً عن يوسفَ ـ عليه السلامُ ـ:[قَالُوا إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ **فَأَسَرَّهَا يُوسُفُ فِي نَفْسِهِ وَلَمْ يُبْدِهَا لَهُمْ**] يوسف:77، وهذا دليلٌ على وجود الكلام النفسيّ.

وجاء في الحديث الشريف عن:{كعْبَ بْنَ مَالِكٍ يُحَدِّثُ حِينَ تَخَلَّفَ عَنْ تَبُوكَ وَنَهَى رَسُولُ اللهِ ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ عَنْ كَلاَمِنَا وَآتِي رَسُولَ اللهِ ـ صلَّى الله عليه وسلم ـ فَأُسَلِّمُ عَلَيْهِ **فَأَقُولُ فِي نَفْسِي** هَلْ حَرَّكَ شَفَتَيْهِ بِرَدِّ السَّلاَمِ أَمْ لاَ}. (البخاري،(1987)، برقم(6255)، 70/8).

هذا. وأجاب المؤلِّفُ في حاشيته على تفسير البيضاوي عن تأويلِ البيضاوي«فيما بينهم» عن قوله تعالى:﴿وَيَقُولُونَ فِي أَنفُسِهِمْ﴾المجادلة:8: أي: يقولون فيما بينهم، فيقول:

«هذا بعيدٌ ولا حاجةَ إلى التأويلِ به، والظاهرُ أنَّ المرادَ يقولون قولاً كائناً في أنفسِهم، أي: على سبيلِ إلقاءِ الخطراتِ، وهذا أصدقُ دليلٍ على وجودِ الكلامِ النفسيّ، و[أصدقُ دليل على]إطلاقِ لفظِ القولِ عليه، والمؤاخذةِ به إذا بلَغَ مرتبةَ الجزْمِ والعزْمِ، واللهُ أعلمُ». (البيضاوي، (1900)، 544/2).

3) جاء في كشاف اصطلاحات الفنون: 1373/2:« إنِّي زوَّرتُ **في نفسي** مقالةً »، بتقديم الجارّ والمجرور. (التهانوي، (1996)،1373/2).

وجاء في نجم المهتدي:« إنِّي زوَّرتُ في نفسي كلاماً فسبقني إليه أبو بكرٍ».(ابن المعلِّم،(2019)،354/1).

4) (الجاحظ ، (1968)، 123/1). (ابن هشام، (1984)، 35/1).

وكذلك[3] في كلّ كاتبٍ قوَّةٌ بها يَرسَمُ بها صُوَرُ الألفاظِ في الصحائفِ تسمَّى كتابةً بمعنى نوسيندطى[بالفارسيّ]، وأصل الحروفِ كلامٌ نقشيٌّ وخطيٌّ، واتِّصافُه بتلك القوَّةِ وتوجُّهها نحو المكتوب وكسبُها بها كتابةٌ بمعنى نوسيندةبودن[بالفارسيّ] فكما أنَّ المكتوبَ ليس صفةَ الكاتبِ بل أثرٌ له. كذلك الكلامُ النفسيُّ واللفظيُّ بمعنى طفتةشدة، أثرانِ له لا صفتانِ له[4].

ثُمَّ إنَّ توجُّهَ كلّ من تلك الثلاث إمَّا تعليقيٌّ أو تنجيزيٌّ[5]، مثلاً: حين وُلِدتَ كنتَ متَّصفاً بأنَّه إذا جاء الوقت الفلانيُّ يخطرُ ببالك القضيَّةَ الفلانيَّةَ فتتلفَّظُ بها وتكتُبُها وهذا هو التعلُّقُ التعليقيُّ، فإذا جاء الوقتُ الفلانيُّ تنجَّزْتْ تلك التعلُّقاتُ.

والتعلُّقُ التعليقيُّ حكايةٌ وظلٌّ للتنجيريّ ومتَّحدان ذاتاً متغايران باعتبارِ تغايُرِ أزمانهما، نظيرُ ذلك: أنَّ مَن قال لزوجتِه: إذا دخَلتِ الدارَ فأنتِ طالقٌ فدخلَتْ بعد سنين وقَع هذا الطلاقُ المعلَّقُ إلَّا أنه تنجَّز بعد التعليقِ. فلم يلزم من حدوثِ تلك القضيَّةِ في هذا الوقت عدمُ تعلُّقِها بها قبله.

إذا عَلِمتَ ذلك فاعلَمْ: أنَّ معنى زيدٌ متكلِّمٌ بتلك القضيَّةِ بحسبِ العرفِ واللغةِ أنَّه متَّصفٌ بالكلامِ اللفظيّ والنفسيّ بمعنى طوَيايي[أي: له قوَّةُ النطقِ الظاهريّ والباطنيّ]، وأنَّه كسبها به[6] في مخارجه لا في غيرها.

و[اعلَم أيضاً]: أنَّه وَرد بإجماعِ الأنبياء ـ عليهم السلام ـ وتواتُرِ الكُتُبِ السماويَّةِ أنَّ اللهَ تعالى متكلِّمٌ بالكلامِ[1].

---

1) تلك العبارةُ جملةٌ كرديَّةٌ معناها: قال الأطفالُ: في قلبي كلامٌ أُريدَ النطقَ به.

2) أكَّد المؤلِّف في تعجُّبِه إلى اللغة في الفرق بين المتكلِّم وخالقِ الكلام، فيقول ما حاصلُه:

إنَّ لِلَّهِ تعالى صفةً ذاتيَّةً يَقتدِرُ بها أنْ يوجِدَ الأصواتِ، فإنْ أوجدَها في غيرِه تعالى يقال لصفتِه حينئذٍ الإيجادُ ويقال له المُوجَد، أو أوجدها في ذاتِه فيقال لصفتِه الكلامُ وله المتكلَّمُ.

فكما أنَّك ضَربْتَ حجراً على آخَر يقال لك المُصوِّتُ لا الصائتُ ولصفتك التصويتُ لا الصوتُ أو قرعتَ مخارجك فبالعكس، مع أنَّ الصوتَ في الصورَتَين من آثارِك وصفةٌ للهواء لا لك.

ولو قال لك أحدٌ في الأُولَى الصائت وفي الثانيةِ المُصوِّت نُسِبَ إلى الجهلِ باللغات والقواعدِ، كذلك إذا أوجَد اللهُ الصوتَ في غيرِه يقالُ له موجِدُ الصوتِ وخالقُ الكلامِ لا المتكلِّمُ.

أو أوجد في ذاتِه فبالعكسِ مع أنَّ الصوتَ في الصورَتَين من آثارِه وصفةٌ للهواءِ، ولو قال أحدٌ في الأوَّل المتكلِّمُ نُسِبَ إلى الجهلِ. (البالكي**(المخطوطة)**، 10- 14).

وبالمثال يتَّضح المقال:

لو طبَّقنا ما قاله المؤلِّف على آيةٍ، مثلاً إذا قال اللهُ تعالى:[إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ]الكوثر:1، فهناك ثلاثةُ أشياءَ:

صفتُه الذاتيَّةُ التي يوجدُ بها الحروفُ ويُرتِّبُها ويسمَّى كلاماً لفظيّاً بمعنى المبدأ، وهي شعبةٌ من القدرةِ.

وأصلُ الحروفِ المرتَّبةِ وتُسمَّى كلاماً لفظيّاً بمعنى المتكلَّمِ به. وتعلُّقُ صفةِ الكلام اللفظيّ واتِّصافُه تعالى بها، أي: بتلك الصفةِ، ويُسمَّى كلاماً لفظيّاً بمعنى الاتصاف.

والكلامُ اللفظيُّ بمعنى الصفة الذاتيَّة قديمٌ مطلقاً وكذا بمعنى اتصاف الله بها بالنظر إلى التعلُّقِ التعليقيّ قديمٌ أيضاً، وبمعنى الحروف حادثٌ، وهو لكونِه صفةً للهواء ومن آثارِ صفتِه كالمقدور للقدرةِ لا صفةً له تعالى لا يلزمُ قيامُ الحادثِ بذاتِه تعالى.

3) دفَع المؤلِّفُ هنا إشكالَين:

الأولُ: لو كان اللفظُ المترتَّبُ صفةً لله لَاستَلزم قيامُ الحادثِ بالله تعالى، وهذا كفرٌ.

والثاني: إنْ لم يكنِ الكلامُ قديماً بحيث بحَثَ عن كلّ شيءٍ أزلاً لَاستلزم الجهلُ بما سيكون في الأزل، وهذا كفرٌ أيضاً.

فأجاب عنِ الإشكال الأوَّل بقوله: «وكذلك في كلّ كاتبٍ قوَّةٌ» إلى أنْ قال:« فكما أنَّ المكتوبَ ليس صفةَ الكاتبِ بل أثرٌ له كذلك الكلامُ النفسيُّ واللفظيُّ بمعنى طفتةشدة[أي: أصلُ الألفاظِ والنِّسبُ المعقولةُ] أثرانِ له لا صفتانِ له»، حتى يستلزمَ قيامُ الحادثِ به تعالى.

وذكر هذا الموضوع أيضاً في كتابه الدُّرر الجلاليَّةِ وشرحِها الألطافِ الإلهيَّة .(البالكي،(1995)، 1/ 327– 330).

وأجاب عنِ الإشكال الثاني بقوله الآتي:«ثُمَّ إنَّ توجُّهَ كلّ من تلك الثلاث» إلى أنْ قال:« فلم يلزم من حدوثِ تلك القضيَّةِ في هذا الوقت عدمُ تعلُّقِها بها قبله»، أي: فالحادثُ تعلُّقاتُ الصفاتِ لا أصلُ الصفاتِ حتى يلزم حدوث أصل الصفات.

4) فإذا قلتَ: زيدٌ قائمٌ أو قام أو اتَّصف بالقيام أو كان قائماً فمدلولاتُها الوضعيَّةُ اللفظيَّةُ مفصَّلةٌ متغيِّرةٌ وهي المدلولاتُ الكلاميَّةُ، والنسبةُ التي في ضمنها تُعبَّر عنها بتلك العبارات نسبةٌ كلاميَّةٌ. والمدلولُ الإجماليُّ المشتركُ المستفادُ من جميعِ ما ذُكِرَ كلامٌ نفسيٌّ بمعنى المتكلَّم بها النفسيّ، وأمرٌ واحدٌ، والنسبةُ التي في ضمنها، أي: النسبةُ البعيدةُ في المـدلولِ الإجماليّ نسبةٌ تامَّةٌ خبريَّةٌ نفسيَّةٌ.

هذا التعمُّق في اللغة مخصوصٌ بعلماء الكلام، فزادوا على المدلول اللفظي الَّذي تكلَّم عنه أهلُ اللغة والبلاغة مدلولاً عميقاً آخر يُسمَّى بالنسبة التامة الخبريَّة.

5) التعليقي أي: التقديريّ. والتنجيزي، أي: الواقعي، أو يمكن تفسيرُ التعليقيّ بمعنى بالقوَّة، والتنجيزي بمعنى بالفعل.

6) أي: كسَب الألفاظَ بقوَّةِ النطقِ الظاهريّ، وكَسب الخطراتِ في القلب بقوةِ النطقِ الباطنيّ.

[قانونٌ في التأويل]

وقد أُجمِع على أنَّ مثل القرآنِ نَزَل حسبَ متفاهمِ العرفِ واللغةِ ولا يُعدَل عنه ما لم يعارضْه دليلٌ قطعيٌّ عقليٌّ أو نقليٌّ فإذا نزَل ما يعارضُه ما ذُكِر صُرِف عن ظاهرِه كما في:[يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ]الفتح:10، فإمَّا أنْ يُفوَّضَ إلى علمِه تعالى كما هو مذهبُ السلف الموافقُ للوقف على:[إلاَّ اللّهُ] أو يؤوَّل كما هو مذهبُ الخلفِ الموافقُ للوقف على:[الْعِلْمِ][2].

---

1) هنا دفَع المؤلِّفُ إشكالاً، بأنْ قيل: إنَّ طريقَ إثباتِ الكلامِ ـ حسب ما مثَّلتَ به ـ كان بقياسِ الخالق على الخلْق وهو غيرُ جائزٍ!.
فأجاب بأنَّ الإثبات ليس عن طريقِ القياس بل بما «ورَد بإجماعِ الأنبياء ـ عليهم السلام ـ وتواتُرِ الكُتُبِ السماويَّةِ أنَّ اللهَ تعالى متكلِّمٌ بالكلامِ». وبما:« قد أجمع على أنَّ مثل القرآنِ نَزَل حسبَ متفاهمِ العرفِ واللغةِ ولا يُعدَل عنه ما لم يعارضْه دليلٌ قطعيٌّ عقليٌّ أو نقليٌّ ....إلخ».
وكذا قال الدوانيُّ في شرح العقائد العضديَّة: اللهُ«متكلِّمٌ؛ لإجماع الأنبياء على ذلك، وليس معناه إيجادُ الكلام في الغير كما يقوله المعتزلة؛ لأنَّه خلافُ النصوص». (الطلنبوي، (2017)، 173/2).

2) إشارةٌ إلى قولِه تعالى:[وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ **إِلا اللَّهُ** وَالرَّاسِخُونَ فِي **الْعِلْمِ**] آل عمران:7.
لابدَّ من وقفة متأنية على الآية، فما ذكره المؤلِّفُ إشارةٌ إلى قاعدةٍ في التأويل، ففي الآية قواعدُ مهمةٌ عن التعامُل مع المحكم والمتشابهات، نذكر أبرزُها من خلالِ الإشارة إلى مذهبِ المعتزلة والمجسمة في الصفات حتى يتَّضحَ الحقُّ أكثر؛ لأنَّه قيل: الأشياءُ إنَّما تتميَّز بأضدادها.
بالغ المعتزلةُ في تنزيهِ الذات حتى وقَعوا في التعطيل، أي: نفي الصفات الذاتية. وبالغ المشبِّهةُ في الإثبات حتى وقعوا في التجسيم، وأمرُ التجسيم أخطرُ من تعطيلِ الصفات؛ لذا أُشيرُ إلى أهمِّ الأسبابِ فساداً في منهج المقيَّدين بحرفيَّة النصِّ دون الجمع والمقارنة، وذلك فيما يأتي:
أ ـ عدمُ الجمعِ بين المحكم والمتشابهِ مخالفةٌ صريحةٌ للآية المذكورة التي تأمرُنا بإرجاع المتشابه إلى المحكَم من خلال تسمية المحكمات بأُمِّ الكتاب، وتسمية المتشابهات بالفرع بدليل المقابلة:[هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ] آل عمران:7، فلابدَّ من إرجاع الفرع إلى الأصل، أي إرجاعِ المتشابه إلى المحكم، والمحكمات في باب الإلهيَّات آياتٌ، منها:[لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ]الشورى:11، وإرجاعُ المتشابهِ إليه هو تأويلُه في ضوء المحكَم بحيث يتَّفق معه.
ب ـ إذا لم نتمسَّك بالقاعدة الأُولى نقع في معضلةٍ أُخرى تُعدُّ من أهمِّ الأسبابِ في المسألة، وهي: عدمُ الفرقِ بين معاني الألفاظِ المشتركة كـ(القرب، والمجيء، والإتيان، والنزول، والصعود، عند، في، مع، على، إلى) فهي بحسبِ الماديَّات لها معنى وبحسب غيرِ الماديَّات لها معنى آخر مغايرٌ تماماً، فهي لغير الماديَّات علاقةٌ غيبيَّةٌ غيرُ شبيهةٍ بعلاقةِ الماديَّات بعضِها مع بعضٍ.
مثلاً يقال: القلمُ في الحقيبة. وحبُّك في قلبي، فاستُعمِل «في» في الجملَتَين مع الفرق الشاسع بين معناهما، ففي الأُولى عبارةٌ عن حلولٍ ماديٍّ، وفي الثانية تعبيرٌ عن علاقةٍ غيبيَّةٍ. هذا بالنسبة للإنسان فضلاً عنِ الخالق!!.
(البالكي، (1997)، 16– 17) ؛ ((البالكي،(1995)، 2/ 133– 135) ؛ (البالكي،(2019)، 265– 670).
ج ـ ومن أسبابِ سوءِ فهم المتشابهات تفكيكِ المفردات؛ لذا لابدَّ أن يُفهَم القرآن بالتراكيب لا بالمفردات لا سيَّما في المتشابهات فلا يؤخَذ كلُّ لفظٍ على حدَّةٍ وإلَّا يوهم التشبيهَ لكن لو نظرنا إلى التركيب فهو بمجموعه يؤدِّي إلى معنى مخالف تماماً للمعنى المفكك حسب المفردات.
مثلاً يقال: يجري فلانٌ على أولادِه، يُفهَم منه أنَّه يطلب الرزقَ من أجلِ أولادِه، لكن لو فكَّكْنا الجملةَ يصير المعنى: يجري يعني يسارع الخطى، على يعنى فوق، على عياله يعني تلَّهم ويجري عليهم.
أو مثلاً يقال: اِحتفِظْ بالكتابَ ولا تضيِّعه! فيقول المخاطب: في عيني، أي: في حفظي بحسب التركيب، لكن بحسب المفردات«في» بمعنى الظرفية والحلول، فيُفهَم منه أنَّه داخل عيني، هل العينُ تَسَعُ الكتابَ؟! ما أبعد هذا المعنى من المعنى الأوَّل، كذلك الآيات المتشابهة لا ينبغي أنْ يوقَف على المفردات على حدَّة بل لابدَّ من الفهم من التركيب مجموعاً. (الزمخشري، (د. ت) ، 146/4 – 147).
مع الأسف الشديد من العلماء على مرِّ العصور فَهموا تراكيبَ القرآن على مستوى الأفراد فجاؤوا بعقائد غريبةِ الشكل فجسَّموا اللهَ وجعلوه في جهةٍ وأحاطوا به وشبَّهوه وكيَّفوه، ـ نعوذ بالله من ذلك ـ.
والآيةُ السابقةُ كما أمرَنا بإرجاع المتشابهات إلى المحكمات كذلك حذَّرنا من التمسُّك بالمتشابهات بعيدةً عنِ المحكمات وسمَّى الفاعلين بمَرْضى القلوب وقاصدي الفتنة، كما يقول:[فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ]آل عمران:7. (ابن المعلِّم،(2019)، 355/1– 357) ؛ (البوطي، (2009)، 137– 138).
وكما في الآيةُ أمرٌ وتحذيرٌ مما سبق كذلك فيها تأييدٌ لمنهجِ السلف الساكتين عن بيان المراد في المتشابهات الموافقِ للوقف على[إلَّا الله]، ولِمنهجِ الخلف الناطقين ببيان المراد فيها ـ حسب الضرورة ـ الموافقِ للوقف على[الْعِلْمِ] في الآية؛ لجواز الوقف على المحلَّين بلا نزاع.
فالآيةُ تُبيِّن الفرْقَ بين ما هو من أصولِ الدينِ بحيث جاء قطعيَّاً دلالةً وثبوتاً كصفاتِ المعاني، وبين فروع العقيدة التي كانت دلالتُها ظنيَّةً كالمتشابهاتِ.
وبالتالي تُرشِدنا إلى وسطيَّةِ أهلِ السنَّة في التأويلِ فلا يؤوِّلون المحكماتِ كالمعتزلة في الصفاتِ الذاتيَّةِ؛ لأنَّ الآياتِ الباحثة عنها محكمةٌ لا تقبل التأويلَ لوضوح معناها. ولا يتقيَّدون بحرفيَّة النصِّ في المتشابهات كالمشبِّهة بل يؤوِّلونها بالعدول عن ظاهرها سواء

فمثلُ قولِه تعالى:[وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيمًا]النساء:164، و:[نَادَاهُ رَبُّهُ]النازعات:16، يدلُّ على أنَّ لِلَّهَ تعالى كلاماً لفظيّاً ونفسيّاً بمعنى طوَيايي، وأنَّه متَّصفٌ بهما وبوجْهِهما نحوَ الكلام بمعنى المتكلَّم به النفسيّ أو اللفظيّ ويُوجِدُه بهما، وإنَّ لكلٍّ من كلامِه اللفظيّ والنفسيّ بمعنى طوَيايي تعلُّقَين تعليقيّاً أزليّاً وتنجيزيّاً حادثاً.

مثلاً: صَدر عنه تعالى في الأزل بصفةِ الكلام النفسيّ بمعنى طوَيايي لا اللفظيّ؛ لأنَّ الألفاظَ حادثٌ:«جملةُ أيُّها المكلَّفون التابعون لمحمَّدٍ ـ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم ـ الذين أعلمُ أنَّكم ستوجَدون إذا وُجدتم بشروطِ التكليفِ فأقيموا الصلاةَ ولا تقربوا الزِّنا»، فتحقَّقَ نداءٌ وأمرٌ ونهيٌ تَعليقيّاتٌ مستلزمةٌ لتصوُّرِ منادى ومخاطَبٍ، ومثلُ هذا يقال: «ثِيَش بيني»[1]، وهو ممدوحٌ في البشرِ وخلافُه مذمومٌ فيه فكيف بخالقِ الخلْقِ؟!![2] فإذا وجد مكلَّفٌ بشرطِ التكليفِ تنجَّزَ النداءُ والأمرُ والنهيُ.

ومثلُ قولِه تعالى:[قَالَ مُوسَى]البقرة:54، بالنظر إلى الأزَلِ قضيَّةٌ حقيقيَّةٌ، بمعنى ما لو وجِد كان موسى فهو على تقديرِ وجودِه قائلٌ[3]، وهذه صادقةٌ أزَلاً وأبداً؛ لأنَّهما ثبوتُ معلَّقٍ لمعلَّقٍ، وهذا هو التعلُّقُ التعليقيُّ، وإذا وجَد موسَى ـ على نبيّنا وعليه الصلاةُ والسلام ـ تنجَّزَ هذا التعلُّقُ، وهذا اللفظُ كلامٌ لفظيٌّ حادثٌ، ومعناه كلامٌ نفسيٌّ قديمٌ، وكلٌّ منهما أثرٌ لله تعالى لا صفتَه كما في البشر.

[شُبَهُ المعتزلةِ في إنكارِ الكلام النفسيّ وجوابُها]

فقولُ المعتزلةِ إنَّ إثباتَ الكلام لفظيّاً أو نفسيّاً لله تعالى قياسٌ فقهيٌّ لا يفيدُ القطعيَّ فلا يُعتَدُّ به في فنّ الكلام بل هو قياسُ غائبٍ[وهو الخالق] على حاضرٍ[وهو المخلوق]، وهو من الوهميَّاتِ فلا يُقبَل، ويستلزمُ كذبَ اللهِ في مثلِ قال موسى،[لأنه ليس موجوداً في الأزل فكيف قاله؟!].

و[يستلزم أيضاً] كونُ النداءِ أوِ الأمرِ أوِ النهيِ بلا منادَى ولا مأمورٍ ولا منهيٍّ وهو سَفَهٌ إنْ لم يَعلَم ذلك، وعبثٌ إنْ عَلِم [ذلك وفعَلَه].

و[يستلزم] اتِّصافُ اللهِ بالألفاظِ الحادثةِ، واحتياجُ اللهِ إلى أسبابٍ جسمانيَّةٍ كالهواءِ والحلقومِ والفمِ والجَنانِ.

فهذه دلائلُ توجِبُ صرْفَ مثلِ:[وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيمًا]النساء:164، عن ظاهرِه وتأويلِه بمثلِ خَلَق اللهُ الكلامَ في مثلِ الشجرةِ لموسى أو خلَقَه في أُذُنِه، باطلٌ[4].

سكتوا بعد العدول كالسلف أو بيَّنوا كالخلف معنى لائقاً دفعاً لتشبيه المشبِّهين.

وأيضاً تُرشِدنا إلى الفرْقِ بين التأويلِ المقبول والمرفوض بحيث إنَّ التأويلَ في المحكماتِ لا يجوز قطعاً خلافاً للمعتزلة. وإنَّ التأويلَ في المتشابهات واجبٌ إذا فسَّرنا التأويلَ بالعدول عنِ الظاهر فقط، وإنْ قلنا: هو العدولُ عنِ الظاهر مع بيانِ المراد فهو جائزٌ ليس واجباً.

1) أي: التوقُّعات. وتُسمَّى تعلُّقاً تعليقيّاً وصلوحيّاً هذا مبنيٌّ على مذهبِ جمهورِ الأشاعرةِ من تنوُّعِ الكلام في الأزلِ، وأزليَّةِ التعلُّقاتِ فيكون كلٌّ من الحكم والخطابِ كالكلام النفسيّ قديماً.

وما قال المؤلِّف جوابُ إشكالٍ حين اعترَض بعضُ الفِرَقِ كالمعتزلة بأنَّ الأمرَ والنهيَ بدونِ مأمورٍ ومنهيٍّ سَفَهٌ وعبَثٌ .

قام العلماء بالكَشْف عنِ الحقيقة، فقالوا: إنَّ للكلام تعلُّقَين قديمٌ وهو التعلُّقُ التعليقيُّ بمعنى تعلُّق كلامِه تعالى بأفعال المكلَّفين الحاضرين في علْمه تعالى المعدومين معلَّقاً بوجودهم في الآتي، فمعنى أقيموا الصلاةَ: تجب الصلاةُ على المكلَّفين بعد وجودهم. أو إذا وجدوا فهم مكلَّفون. ولـمَّا جاء الوقتُ الفلانيُّ تحقَّق التعليقُ، فالتعلُّقُ التعليقيُّ أزليٌّ، والتنجيزيُّ حادثٌ وهو توجُّهُه وتعلُّقُه بهم حال وجودهم، وعلى هذا لا سَفهَ ولا عبَثَ في ذلك. (الأمير،(2016)، 35). (الطلنبوي،(2017)، 2/167). (السنوسي،(2015)، 40).

2) ونظيرُه ـ ولله المثلُ الأعلى ـ: أنْ يُريدَ السلطانُ تهيئةَ جيشٍ في السنة الآتية ويُدبِّر أمرَهم ويتفكَّر في كلِّ ما لهم وعليهم ويكتب كتاباً بيده فيه أمرٌ ونهيٌ وأخبارٌ، ثمَّ في السَّنةِ الآتيةِ يُلقِي الصحيفةَ إليهم فيمتثلون ما أمَر وينتَهون عما نَهى ويُلقِيهم النفعَ بسبب الامتثال والانتهاء، فهذا ممدوحٌ ولو لم يكنِ الجيشُ في سَنةِ الكِتابةِ والتدبيرِ.

وبهذا نعلم أنَّ كلامَه وحُكمَه تعالى قديمٌ مطلقاً وكذا تعلُّقُه الأوَّل وأما التعلُّقُ الثاني فحادثٌ ولا يلزم من حدوثِه حدوثُ شيءٍ منهما كما هو ظاهرٌ. (البالكي،(1995)، 2/296–297).

3) القضيَّةُ الحقيقيَّة لها حالتان، الأُولَى: هي ما يكون الموضوع كلُّه مقدَّراً تقديرَ ممكنٍ. كما ذَكرها المؤلِّفُ.

الثانيةُ: ما يكون الموضوعُ بعضُه مقدَّراً تقديرَ ممكنٍ، مثلُ: كلُّ إنسانٍ حيوانٌ، هذه القضيَّية بالنسبة للأفراد غير الموجودة قضيَّةٌ حقيقيَّة بمعنى لو وجد أيُّ فردٍ خارجاً فهو على تقديرِ وجودِه حيوانٌ، لكن بالنسبة للأفراد الموجودة حاليّاً فالقضيَّةٌ خارجيَّةٌ. (البالكي،(1995)، 1/119- 120).

4) خبرُ القول، أي: قولُ المعتزلةِ المشتملِ على الشُّبهِ باطلٌ.

[وبطلانُها لدلائلَ، أمَّا أوَّلاً: إثباتُ الكلام ليس بالقياس بل بالسمع]: لأنَّا لم نقسْ كلامَ اللهِ على كلامِ البشرِ بل أثبتناهُ بالدلائل السمعيَّة وإجماعِ الأنبياء ـ عليهم السلام ـ.

و[أمَّا ثانياً، إنَّما ثَبت الكذبُ لو لم يكنِ التعلُّقُ التعليقيُّ لكن ثبَت فـ]ظهَر أنَّه لا عبَثَ ولا سَفَهَ ولا كذْبَ؛ لوجودِ التعلُّقِ التعليقي[المستلزمِ لتصوُّرِ منادَى ومخاطَبٍ ومأمورٍ ومنهيٍّ في الأزل].

و[أمَّا ثالثاً] ليستِ الألفاظُ صفةَ اللهِ[القائمةَ به حتى يستلزمَ قيام الحادثِ به تعالى] [1].

و[أمَّا رابعاً] الكلامُ كالعلمِ والحياةِ والقدرةِ فإنَّ هذه الثلاثةَ تحتاجُ في البشر إلى آلاتٍ جسمانيَّةٍ ولا تحتاجُ في اللهِ تعالى اتِّفاقاً فلْيكنِ الكلامُ مثلَ هذه[2].

[الاستدلال على أزلية النفسي بمعنى المتكلَّم به]

ثُمَّ إنَّ الكلامَ النفسيَّ بمعنى طفتةشدة موجوداتٌ أزليَّةٌ مندرجةٌ تحت إحدى القضايا الستِّ أعني الخارجيَّةَ والحقيقيَّةَ والذهنيَّةَ بأقسامها الأربعةِ[3] بمعنى أنَّ الواقعَ ظرفٌ لأنفسها لا لوجوداتِها نظيرُ عمى زيدٍ فإنَّ الخارجَ ظرفٌ لنفسِ العمى لا لوجودِه وليستْ نظيرَ بصَرِ زيدٍ، ولا كوجودِ العنقاءِ واللاشيءِ فإنَّ الخارجَ ليس ظرفاً لأنفسهما ولا لوجودهما فهما اعتباريَّةٌ محضةٌ، وهي وإنْ كانتْ اعتباريةً لها نحوٌ من الوجودِ في الواقع.

وبهذا وإنْ لم أَرَ مَن تعرَّض له يندفعُ التناقُضُ بين قضيَّتَين مجمعٍ عليهما، أعني ارتفاعَ النقيضَين في الخارج مُحالٌ[4]. وأنَّ النِّسَبَ التامَّةَ الخبريَّةَ أمورٌ اعتباريَّةٌ[5].

---

1) يتَّضح الفرق بين الكلام اللفظيّ والنفسيّ من خلال المقارنة مثلاً:
إنَّ الإنسانَ إذا قال لغيره عندي كلامٌ أُريد أنْ أقولَه لك غدًا، ثُمَّ إنَّ السَّامعَ أتاهُ غدًا وسألـه عنِ الكلامِ الَّذي كان عنده أمْسِ، فيقول لـه إنِّي أُريد أنْ تـحضُرَ عندي اليوم، فهذا الكلامُ أطلَق عليه المتكلِّمُ أنَّهُ كان عنده أمْسِ ولـم يكنْ عند السَّامع، ثـمَّ حصَل عند السَّامع بـحرفٍ وصوتٍ وَيُطلِق عليه أنَّ هذا الَّذي سَمعتَ هو الَّذي كان عندي، وَيَعلم كلُّ عاقلٍ أنَّ الصوتَ لـم يكنْ عند المتكلِّم أمْسِ ولا الحرفَ؛ لأنَّ الكلامَ الَّذي عنده جاز أنْ يذكرَه بالعربي فيكون له حروفٌ، وجاز أنْ يَذكرَه بالفارسيَّة فيكون له حروفٌ أُخَرُ، والكلامُ الَّذي عنده ووَعد به واحدٌ، والحروفُ مـختلفةٌ كثيرةٌ.
فإذاً معنى قولِه: هذا ما كان عندي، هو أنَّ هذا يُؤدِّي إليك ما كان عندي، وهذا أيضاً مـجازٌ، لأنَّ الَّذي عنده ما انتَقل إليه، وإنَّما عَلم ذلك وحصَل عـنده به عـلْمٌ مستفادٌ منَ السَّـمْعِ أوِ البـصرِ في القِـراءة والكتابةِ أوِ الإشارةِ.
إذا عَلمْتَ هذا فالكلامُ الَّذي عند الله هو صفةٌ له ليس بـحرفٍ على ما بانَ، والَّذي يحصلُ عند السَّامع حرْفٌ وصوتٌ، وأحدُهما الآخرُ لِمَا ذَكرْنا منَ المعنى وتوسُّعِ الإطلاقِ، أي: إنَّ الكلامَ اللفظيَّ ليس عينَ النفسيِّ بل اللفظيِّ دالٌّ عليه. (الرازي،(1999)، 310/26 - 311).

2) استدلَّ المؤلِّفُ سابقاً على الفرق بين المتكلِّم وخالق الكلام في الغير بأنَّه لو فُسِّر: اللهُ متكلِّمٌ:« بمعنى موجدٌ للكلامِ في الغيرِ كما قالته المعتزلةُ بمنزلةِ أنْ يقالَ لك الصائتُ إذا قرعتَ حجراً، وهو جهلٌ» كما مرَّ.
وهذه الشـــروطَ عـــاديةٌ حتى في البـــشر بمعنى أنَّه قد تخلَّفتْ فيه فضلاً عنِ الخالق:
مثلاً إنَّ الشخصَ إذا نام تعلَّق نفسُه الناطقةُ بعالَمِ الأمرِ، أي: عالَم العلويّ الغيبيّ المجرَّد، وارتقى من حضيضِ العالَمِ الماديّ إلى ذروةِ عالَم الأمرِ، فيَرَى ما لا يمكن أنْ يَرى في عالَم الخلقِ، ويَسمعُ ما لا يَسمع في عالَم الخلْقِ، ويَفعل ما لا يَفعل هنا، وأنت تَرى هذا الشخصَ لا يَتحرَّك لا يَتكلَّم مع أنَّه بعد يَقظتِه يَحكي لك أنَّه قال أشياءَ وفَعل أشياءَ وتحرَّك إلى محالّ كثيرةٍ وما ذلك إلَّا أنَّ روحَه تَجسَّد في عالَم الأمرِ الذي لا هواءَ هناك وفَعل ما فَعل وسَمع ما سَمع وأَبصر ما أَبصر وقال ما قال، ولا يمكن لأحد إنكارُ ذلك.
فعُلِم من ذلك أنَّ الهواءَ وتموجَّه والقرْعَ والقلْعَ وسائرَ الآلاتِ الجسمانيَّةِ مثلَ الأُذُنِ والفمِ والعينِ شروطٌ عاديةٌ في عالَم الخلْقِ فبذلك تَعلَم صحَّةَ كلامِه تعالى وسماعِه وإبصارِه الأشياءَ بلا آلاتٍ جسمانيَّةٍ.

3) هذا بخلاف المعتزلة النافين للنسب الأزليَّة. (التفتازاني، (2002)، 38/1) ؛ (ابن المعلِّم، (2019)، 355/1- 357) ؛ (الطلنبوي،(2017)، 413/1-419).
أمَّـا على مذهب المحقِّقين من أهل السنةِ فجميعُ النِّسَبِ التامَّةِ الخبريَّةِ أزليَّةٌ بلا لزوم محالٍ كما مرّ. ذكر المؤلِّف القضايا الست بالتفصيل في كتابه: الدررِ الجلالية. (البالكي،(1995)، 119/1–122).

4) بالنسبة للقضيَّة الأولى: ارتفاعُ النقيضَين محالٌ بمعنى أنَّ النِّسَبَ الكلاميَّةَ ليستْ موجودةً ولا معدومةً، وهذا ارتفاعُ النقيضَين لكن دُفِع هذا الإشكالُ بمعنى: ليستْ موجودةً وجوداً محقَّقاً حتى يلزم موجودات أزليَّة سوى اللهِ وصفاتِه تعالى، وليستْ معدومةً محضةً كالعنقاء واللاشيء حتى يلزم إلغاءُ النِّسَبِ الكلاميَّة المعلومة لله تعالى أزلاً.
وبالنسبة للقضيَّة الثانية: أنَّ النِّسَبَ التامَّةَ الخبريَّةَ أمورٌ اعتباريَّةٌ، أي: ليستْ موجودةً ولا معدومةً محضاً، وهذا أيضاً يجتمع فيها النقيضان لكن دفعُ التناقض يكون بمعنى: أنَّها موجودةٌ اعتباريةٌ كعمى زيدٍ لا كالعنقاء وغيرُ موجودٍ محقَّقاً خارجاً كوجود زيدٍ مثلاً.
وقولُ المؤلِّف:« وإنْ لم أَرَ مَن تعرَّض له » يشير إلى أنَّ رفعَ التناقضِ والتوفيقَ بين القاعدتَين من استنتاجاتِه العلميَّة.

5) أي: لا يُثبَت له الوجودُ ولا العدمُ وهذا ارتفاعُ النقيضَين بحسب الظاهر لكن في الواقع ليس ارتفاعاً للنقيضَين بل بمعنى لا موجود

[صفةُ الكلام صفةٌ برأسها]

ومعلومٌ أنَّ تلك النِّسَبَ الأزليَّةَ ليستْ واجبةَ الوجود بداهةً ولا ممتنعةً بداهةً فهي ممكنةٌ وكلُّ ممكنٍ محتاج إلى فاعلٍ بداهةً وإجماعاً، فهي أي: النِّسَب التامَّة الواقعيَّة الأزليَّة صادرةٌ عن اللهِ تعالى ولا يمكن أنْ تصدُرَ عن اللهِ تعالى بالقدرةِ والإرادةِ؛ لأنَّ ما صدَر بهما حادثٌ كما أُجمِع عليه في الحكمةِ والكلامِ.

و[لا يمكن أنْ تصدُرَ] بالعلمِ؛ لأنَّ وجودَ العلمِ متأخرٌ رتبةً عن وجود المعلومِ ولو تقديراً فلو كان[العلمُ] علَّةً له وجب تقدُّمه عليه وهذا دورٌ باطلٌ؛[إذْ هذه النِّسَب لابدَّ من وجودها أزلاً حتى تكونَ معلومةً أزلاً] فوجب إمَّا أنْ تصدُرَ عن ذاتِ الله البحتِ وهو إيجابٌ باطلٌ؛ **لأنَّ إيجابَ اللهِ في غيرِ صفاتِه نقصٌ** فوَجَب أنْ تصدُرَ عنِ اللهِ بصفةِ الكلام النفسيّ بمعنى طوَيايي. لكن لوجوبِ تقليلِ الصفاتِ ما أمكن يجب أنْ يقالَ إنما يوجَد به الواقعيُّ والنفسيُّ بمعنى الخطرات صفةٌ واحدةٌ لا ثِنتانِ.

فعُلِم أنَّ النِّسَب التامَّةَ الواقعيَّةَ سواءٌ تعقَّلَها البشرُ أو لا موجوداتٌ أزليَّةٌ في علمِ اللهِ[1]، تعالى بوجهَين:

أحدِهما: أصلُ ذاتِها مع قطعِ النظرِ عن أخطارها في علمِه بل في ذاتِها بذاتِها وهي بهذه الحيثيَّةِ لا تصدُرُ عن غير اللهِ.

والثاني: هي باعتبارِ أخطارها في علمِه. «ولكونِ الواقعيّ عينَ النفسيّ التعقليّ، وإطلاق الكلامِ على التعقليّ وفاقاً يصحُّ إطلاقُهُ على الواقعيّ». (منه)[2].

فتُلخَّص من هذا: أنَّ الكلامَ الواقعيَّ من آثارِ اللهِ لا دخلَ لغيره تعالى فيه، وبهذا تَعلم الجمعَ بين قولِ مَن قال: إنَّ كلامَ اللهِ النفسيَّ لا يُسمَع، وهو الماتريديَّةُ، وبين قولِ مَن قال: يُسمَع، وهم الأشاعرةُ[3].

وكذا[تَعلمُ الجمعَ] بين قولِ مَن قال: الحكمُ خطابُ اللهِ فقط، أي: كلامُه النفسيُّ كما اختاره صاحبُ جمعِ الجوامع[4] وغيرُه[5]كالآمديُّ[1] وبعضُ شرَّاح المختصر[2].

بالوجود المحموليّ وموجود بالوجود الرابطيّ.

1) النسبة لابدَّ لها منَ المنتسِبَين، فهما إمَّا محقَّقان أزلاً وأبداً، أو فرضيَّان أزلاً وأبداً، أو مقدَّران أزلاً ومحقَّقان فيما لا يزال.
إنَّ للكلامِ بالنِّسبةِ إلى بعضِ النِسب تعلُّقاً مُنجَّزاً مستمِرَّاً إلى الأبدِ ولا تعليقيَّ له فيما يكون الموضوعُ ذاتَ اللهِ ومحمولُها صفاتِه تعالى، مثل:اللهُ حيٌّ.
وبالنظر إلى بعضِها بالعكسِ، أي: له تعلُّقٌ معلَّقٌ مستمِرٌّ ولا تنجيزيَّ له أصلاً فيما يكون الموضوعُ نقائضَ المفهوماتِ الشاملةِ، مثلُ : اللاشيء مفهومٌ. وعلى هذَين الصورَتَين يُحمَلُ إطلاقُ بعضِ المتكلِّمين والأُصوليّين أنَّ للكلامِ تعلُّقاً واحداً أزلاً وأبداً.
وبالنسبةِ إلى بعضِها له كِلا التعلُّقَين فيما سوى النوعَين السابقَين، مثلُ: اللهُ خالقُ زيدٍ، وهما، أي: التعلُّقان متَّحدان ذاتاً متغايران اعتباراً؛ فإنَّ التعليقيَّ ظِلٌّ وحكايةٌ للتنجيزيّ، كما في: إذا دخلْتِ الدارَ فأنتِ طالقٌ فدَخَلتْ طُلِّقتْ، أي: تحقَّق هذا التعليقُ لا أنَّه غيرُه.
وعلى هذا الأخير، أي: ثبوتِ معلَّق لمعلَّق يُحمَلُ إطلاقُ المتكلِّمين والأُصوليّين أنَّ للكلامِ كِلا التعلُّقَين، وإلَّا كيف يقول به عاقلٌ أنَّ لمثلِ: اللهُ حيٌّ معلَّقاً تعليقيّاً، ولمثلِ: اللاشيءُ مفهومٌ تعلُّقاً تنجيزيّاً.
والتعليقَ بلفظ «لو» بمعنى الفرضِ لا الشرطِ النحويّ، ولم يتوجَّه الفرضُ والتقدير إلى أصلِ النسبةِ بل إلى كِلا طرَفيْها أو أحدهما للفرقِ بين ثبوتِ مفروضٍ لمحقَّقٍ أو مفروضٍ لمفروضٍ.
ففي: اللاشيءُ مفهومٌ، ثبَت المفهومُ المفروض للاشيءِ المفروض لا أنَّه فُرِض ثبوتُه له؛ إذ النسبةَ أزليَّةٌ، فلا تغترُّوا بما يتراءى في بادئ النظرِ من كلامِ بعضِهم أنَّ النسبةَ مفروضةٌ.
وإنَّ تلك النِّسَب لا تحتاج إلى ظرفٍ غيرِ عِلمِه تعالى حتى يكونَ الظرفُ قديماً. (البالكي، (1995)، 2/293–297) ؛ (البالكي،(المخطوطة)، 10– 15).

2) وضَّح المؤلِّفُ الفرقَ بين الاعتبارَين أكثرَ، فيقول:
«تحقيقُ ذلك: أنَّ مَن راجعَ وجدانَه عَلِم أنَّه إذا تلفَّظ بجملةٍ، مثلِ: قال الله، يخطرُ ببالِه هذا اللفظَ فيصدِّقُ به من غيرِ حاجةٍ إلى إلقاءِ ترجمتِه؛ للزومِ خطورِ المعنى ببالِه إذا عَلِم الوضعَ، وربَّما يتكلَّفُ ويخطر ببالِه ترجمتَه مثل: "خدا طفت"[أي: قال اللهُ]، وربَّما يتكلَّفُ ويخطرُ ببالِه مضمونُه من ثبوتِ القولِ له تعالى، وكلٌّ من هذه خطرةٌ قلبيَّةٌ قصديَّةٌ يُسمَّى كلٌّ منها كلاماً نفسيّاً لائقاً للاستماع.
وأصْلُ مضمونِه الغيرِ الصادرِ على طريقِ الخطرةِ منتقشٌ في الخيال غيرُ متغيِّرٍ بتغيُّرِ العبارات، وكلامٌ نفسيٌّ غيرُ قابلٍ للاستماع». وهذا الثاني الَّذي غيرُ متغيِّرٍ بتغيُّرِ العبارات بالنسبة لله تعالى هو الكلامُ النفسيُّ الأزليُّ ويسمَّى كلاماً نفسيّاً واقعيّاً. (البالكي،(1995)، 2/288).

3) أي: مرادُ الماتريديَّةُ الحيثيَّةُ الأُولى، ومرادُ الأشاعرةِ الحيثيَّةُ الثانيةُ، فعلى هذا التوجيه يكون النزاعُ لفظيّاً وشكليّاً. وهذا التوفيقُ بين الرأيَين من استنتاجاتِ المؤلِّفِ العلميَّةِ.

4) (السبكي، (1918)، 1/ 46 – 47).

5) قال الآمدي عن الحاكم:

وبين قولِ مَن قال: الحكمُ خطابُ اللهِ أوِ النبيِّ أوِ الـمُجمعين أو القائسَ أو المستدِلَّ[3] كما جرى عليه العضدُ[4]،

والسعدُ[5]العلامةُ؛ فإنَّ غيرَ المسموعِ والمنحصرَ في الله هو الكلامُ الواقعيُّ، والمسموع وخطابَ النبيِّ وغيره هو الكلامُ النفسيُّ المشترك بينه تعالى وبين غيره. [6]

[حكمةُ سكوتِ السلفِ عن هذا التفصيلِ][7]

إنَّ تنوُّعَ الكلامِ في الأزل وتسميتُه خطاباً فيه، وكونُه متعلِّقاً تعلُّقاً معنويَّاً تعليقيَّاً وتنجيزيَّاً حادثاً مما أجمع عليه السلفُ والأشاعرةُ[8] والماتريديَّةُ[9].

لكن لَمَّا لم يُفصِّل النبيُّ ـ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم ـ وأصحابُه ـ عليهم السلامُ ـ بحثَ الكلامِ بل آمنوا إجمالاً بأنَّ اللهَ تعالى متكلِّمٌ أزلاً وأبداً.

ثمَّ حصَل لأهلِ الابتداعِ قوَّةٌ ما، قال سيِّدُنا عبدالله بن سعيد القطان[10] ـ رضي الله عنه ـ في جوابِ شُبَهِهِم المذكورة أنَّ تنوُّعَ الكلامِ وكونَه خطاباً لا يزاليٌّ ولم يُرِدْ الحصرَ.

ثمَّ لَمَّا ازدادتْ قوَّتُهم حتى لم يقتدرْ أحدٌ أنْ يخالفَهم إلى أنْ أيَّدَ اللهُ هذا الدينَ بسيِّدَيْنا الأشعريِّ[11]، والماتريديِّ[12] ـ عليهما السلامُ ـ جدَّدَا الدِّينَ حقَّ التجديدِ وفصَّلاه حقَّ التفصيلِ لدفعِ شُبهِهم الواهيةِ.

«وهو اللهُ تعالى، ولا حاكمَ سواه، ويتفرَّع عليه أنَّ العقلَ لا يُحسن ولا يُوجِب شكرَ الـمُنعِمِ، وأنَّه لا حكمَ قبل ورودِ الشرع.... خلافاً للمعتزلة والكرامية والخوارج والبراهمة والثنويَّة». (الآمدي،(2003)، 23 ، 28)

1) الآمدي: أبو الحسن علي بن محمد بن سالم الشافعي، المشهور بسيف الدين الآمدي ـ نسبةً إلى آمَد بديار بكر ـ، ولد بآمَد، وتعلم في بغداد والشام، وانتقل إلى القاهرة، فدرس فيها واشتهر، نبغ في علم الأصول وعلم الكلام، وبرع في الخلاف والجدل والمنطق والفلسفة، من أشهر مؤلَّفاته:(الإحكام في أصول الأحكام)، (منتهى السول في علم الآصول)، توفي ـ رحمه الله ـ سنة 631هـ. (السبكي،(1994)، 415/4) ؛ (الأسنوي، (2000)، 73/1) ؛ (الحنبلي،(د. ت)، 253/7)

2) أي: مختصر المنتهى في الأصول لابن الحاجب الكرديِّ ـ رحمه الله ـ له عدَّة شروح منها رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب للسبكي. (السبكي، (2009)، 203/1).

3) « إنَّ الحكم قد يكون بغير خطاب اللهِ كقول النبيِّ ـ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم ـ، وفعلِه، والإجماع والقياس».(السيوطي، (2017)، 25).

4) عضد الدين الإيجي: هو أبو الفضل عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار، كان عالماً بالأصول، والمعاني، والعربية، وكانت له سعادة مالٌ كثير، وإنعام على طلبة العلم، وكلمة نافذة، من تصانيفه: (شرح مختصر ابن الحاجب) في أصول الفقه، و(الرسالة العضدية في علم الوضع)، توفي ـ رحمه الله ـ مسجوناً سنة 756هـ. (السبكي، (1994)، 254/5) ؛ (الحنفي،(د. ت)، 288/10).

5) التفتازاني: هو سعدُالدين مسعودٌ بنُ عمرَ بن عبدالله التفتازاني الحنفيُّ، كان إماماً مدقِّقاً بارعاً في الأصول، والعربية، والبيان، والمنطق، من أشهر مؤلفاته: (التلويح إلى كشف حقائق التنقيح)، و(المطوَّل) و(المختصر) كلاهما شرح لإيضاح القزويني في البلاغة، و(تهذيب المنطق والكلام)، توفي ـ رحمه الله ـ سنة 791هـ عن نحو ثمانين عاماً. (العسقلاني، (1997)، 214/4) ؛ (الزركلي،(2002)، 219/7).

6) قولُه:«النفسيُّ المشترك بينه تعالى وبين غيره»، أي: المشترك في السماع هو الكلامُ النفسيُّ التعقليُّ القابل للاستماع كما سبق قبل قليلٍ.

7) جوابٌ عن سؤالٍ مقدَّرٍ تقديرُه: أَلَا تكون هذه التقسيماتُ والتنويعاتُ في الكلام زيادةً سَكَت عنها السلفُ، فلو كان فيها خيرٌ لفصَّلوها؟ فأجاب المؤلِّفُ:«إنَّ تنوُّعَ الكلامِ في الأزل وتسميتَه خطاباً فيه وكونَه متعلِّقاً تعلُّقاً معنويَّاً تعليقيَّاً[أزليَّاً] وتنجيزيَّاً حادثاً مما أجمع عليه السلفُ والأشاعرةُ والماتريديَّةُ لكن إلخ».

8) الأشاعرةُ: هم أتباعُ الإمام أبي الحسن عليِّ بن إسماعيلَ الأشعريِّ البصريِّ المتوفّى سنة (324). (الشهرستاني،(2006)، 93 – 94) ؛ (الطلنبوي،(2017)، 95/1–96).

9) الماتريدية: أتباعُ الإمامِ أبي منصور محمد بن محمد الماتريدي السمرقندي المتوفّي سنة(333هـ). (ابن أبي الوفا: 360/3) .

10) وهو عبد الله بن محمد بن كلاب القطان وله مع عباد بن سليمان مناظرات، تكلَّم عنه كثيرون، وقال السبكي ابْن كلاب مَعَ أهل السّنة فى أَن صِفَات الذَّات لَيست هى الذَّات وَلَا غَيرهَا، ووفاة ابْن كلاب فِيمَا يظْهر بعد الْأَرْبَعين وَمِائَتَيْنِ بِقَلِيل. (السبكي، (1992)، 299/2 – 300) ؛ (ابن النديم، (1997)، 224/1–226).

11) هو عليٌّ بنُ إسماعيلَ بنُ إسحاقَ أبو الحسن من نَسلِ الصحابيِّ الجليل أَبي موسى الأَشعريِّ ـ رضي الله عنهما ـ مؤسِّسُ مذهبِ الأَشاعرةِ.كان سلطانَ أئمةِ المتكلِّمين والمجتهدين في الأصول، وُلِد في البصرة عام (260ه)، وتلقَّى مذهبَ المعتزلةِ وتقدَّم فيه ثمَّ رجَع وجاهَد بخلافهم، تُوفِّي ببغدادَ عام (324ه)، وله مصنَّفات وقيلَ بلَغتْ ثلاثُ مائةِ كتابٍ منها:(الردُّ على المجسِّمة) و(مقالاتُ الإسلاميِّين) و(الإبانةُ) و(مقالاتُ الملحدين والردُّ على ابنِ الراونديِّ) وغيرُ ذلك. (الأسنوي، (2000)، 28/1) ؛ (ابنِ خلكان،(1900)، 326/1).

12) الماتريديُّ: هو أبو منصورٍ محمدٌ بنُ محمدِ بن محمود, الماتريديُّ الحنفيُّ, من كبار العلماء, وكان إمامَ المتكلِّمين, وعُرِّف بإمام الهدى, وكان قوي الحجة, مفحِماً في الخصومة، دافع عن عقائدِ المسلمين, وردِّ شبهاتِ الملحدين, له كُتُبٌ قيِّمة، منها:(الجدل)في أصول الفقه، و(مأخذُ الشرائع في الفقه), و(تأويلاتُ القرآن), و(بيانُ وهْمِ المعتزلة), توفِّي ـ رحمه الله ـ بسمرقند سنة 333ه. (ابن أبي

وذلك[1] أنَّ الابتداعَ والجهلَ بمنزلةِ المرضِ بل أشدِّ الأمراضِ، والعلماءَ الربَّانيّونَ بمنزلة الأطباء، وتقريراتِهم الشريفةَ بمنزلة الدواء، فكلَّما قلَّ مرضُ الجهلِ قلَّ الدواءُ، وكلَّما كثُرَ وجَب أنْ يكثُر.

فعُلِم أنَّ السلفَ لم يُنكروا شيئاً مما ذَكرْنا؛[لأنَّ هؤلاء منَ السلف]، فلا تَتوجَّه التشنيعاتُ التي ذكرها الخلَفُ عليه.

هذا ما أوجزْنا به بحثَ الكلام، ومَن أراد التفصيلَ فعَليه بمراجعةِ شرْحِنا للدُّرَرِ[2] الجلاليَّةِ[3]، واللهُ أعلَم. وصلَّى اللهُ على سيِّدنا محمدٍ وعلى آله وأصحابِه آمين[4].

هنا تنتهي الرسالةُ فذَكر الناسخُ ـ وهو أحدُ تلامذته ـ اسمَه واسمَ المؤلِّفِ بعد لفظِ:«آمين»، فقال:«باقر. كاتب محمد».

ثبت المصادر والمراجع

أ- العربية

1 ـ الأسنوي، جمال‌الدين عبدالرحيم . (2000) . **طبقات الشافعية.** ط2. دار الفكر. بيروت. لبنان.

2 ـ الآمدي: سيف الدين علي بن محمد. (2003). **منتهى السول في علم الأصول.** ط1. دار الكتب العلميَّة، بيروت. لبنان.

3- ابن المعلِّم: محمد بن محمد بن عثمان،(2019). **نجم المهتدي ورجم المعتدي.** ط1. دار التقوى. دمشق. سورية.

4 ـ ابن أبي الوفا: محي الدين عبدالقادر بن محمد القرشي الحنفي. (1979). **الجواهر المُضنية في طبقات الحنفيَّة.** ط1. مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه. القاهرة. مصر.

5ـ ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد. (1900) . **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان.** ط1. دار صادر. بيروت . لبنان.

6ـ ابن فرحون المالكي . (1996). **الديباج المذهّب في معرفة أعيان** علماء **المذهب.** ط1. دار الكتب العلمي. بيروت. لبنان.

7ـ ابن هشام: عبدالله بن يوسف بن عبدالله بن يوسف. (1984). **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب.** ط1. الناشر : الشركة المتحدة للتوزيع. دمشق. سورية.

8ـ البالكي: محمد باقر بن حسين الأردلانيّ. (1995). **الدرر الجلالية وشرحُها الألطاف الإلهية.** ط1. مطبعة ميطا باسن. استانبول. تركيا.

9- البالكي: محمد باقر بن حسين الأردلانيّ. (1997). **التوفيق بين الشريعة والطريقة.** ط1. دار الأرقم. بيروت، لبنان.

10- البالكي: محمد باقر بن حسين الأردلانيّ. **رسالةٌ في الكلام اللفظي والنفسيّ المخطوطة.** ولدى الباحث نسخةٌ منها.

11- البالكي: محمد باقر بن حسين الأردلانيّ. **رسالةٌ في الموضوع والمحمول المخطوطة.** ولدى الباحث نسخةٌ منها.

12ـ البالكي: محمد باقر بن حسين الأردلانيّ. **رسائل نادرة في علم الكلام، بتحقيقنا،** تحت الطبع.

13ـ البالكي: محمد باقر بن حسين الأردلانيّ. **حاشيةُ المؤلِّف المخطوطة على تفسير البيضاويّ.** ولدى الباحث نسخةٌ مصوَّرة.

14ـ البالكي: محمد باقر بن حسين الأردلانيّ. **حاشيةُ المؤلِّف المخطوطة على لبِّ الأصول.** ولدى الباحث نسخةٌ مصوَّرة.

15ـ البالكي: محمد باقر بن حسين الأردلاني.(2019). **حقيقة البشر.** ط2. دار القماطي للطباعة والنشر. بيروت. لبنان.

16ـ البالكي: محمد باقر بن حسين الأردلانيّ. **رسالةٌ في المفهوم المخطوطة.** ولدى الباحث نسخةٌ منها.

17ـ البالكي: محمد باقر بن حسين الأردلانيّ. **المجموعات السبع من مخطوطاتِه.** ولدى الباحث نسخةٌ منها.

18- البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، (1987)، الجامع الصحيح، ط1، دار الشعب. القاهرة. مصر.

19ـ البوطي، د. محمد سعيد رمضان(2009)، كبرى اليقينيات الكونية، (30)، دار الفكر، دمشق، سورية.

الوفا،(1979)، 130/2) ؛ (الحنفي،(د . ت) ، 562/1– 563).

1) علَّةٌ مشتركةٌ بين سكوت السلف وتفصيل الخلف.

2) جاءتْ في الأصل بدون الألف واللام، والصواب ما ثبَّتْناه؛ لأنَّها موصوفٌ للجلاليَّة.

3) (البالكي،(1995)، 327/1– 332و279/2–300).

4) (البالكي، (المخطوطة)، 68).

20– البيضاوي، عبدالله بن عمر بن محمد الشيرازي. (1900). **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**. ط1. مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده. القاهرة. مصر.
21– التفتازاني: مسعود بن عمر سعدالدين(2002). **التلويح إلى كشف حقائق التنقيح**. ط1. دار الأرقم بن الأرقم، بيروت. لبنان.
22– التهانوي: محمد بن علي. (1996). **كشاف إصطلاحات الفنون**. مطبعة الناشرون. بيروت. لبنان.
23 ــ الجاحظ: أبي عثمان عمرو(1968): **البيان والتبيين**. ط1. دار صعب. بيروت. لبنان.

23– الحنبلي: عبد الحي بن العماد (د.ت)، **شذَرَات الذهب في أخبار من ذهب**. دارالكتب العلميَّة. بيروت. لبنان.
24- الرازي، محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي.(1999). مفاتيح الغيب = التفسير الكبير. ط3. دار إحياء التراث العربي. بيروت. لبنان.
25– الزركلي: خير الدين بن محمود بن محمد.(1980). **الأعلام** . ط2. دار العلم للملايين. بيروت. لبنان.
26- الزمخشري، محمود بن عمر الخوارزمي.(دون سنة وعدد الطبع). **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**. دار إحياء التراث العربي. بيروت. لبنان.
27– السبكي: تاج‌الدين عبدالوهاب بن تقي الدين. (1918). **جمع الجوامع وشرحه**. مكتبة محمدي، سقز، مصورة على نسخة مصطفي البابي الحلبي وأولاده. مصر.
28– السبكي: تاج‌الدين عبدالوهاب بن تقي الدين. (2009). **رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب**. ط1. دار الكتب العلميَّة . بيروت. لبنان.
29– السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين . (1994). **طبقات الشافعية الكبرى**، ط2، هجَر للطباعة والنشر والتوزيع. لبنان.
30– السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن، (2017)، **شرح الكوكب الساطع نظم جمعِ الجوامع**، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
31 - السنوسي، محمد بن يوسف. (2015). **شرح السنوسي = أُم البراهين**، ط1. دار النور المبين. عمان. الأردن.
32– العسقلاني: الحافظ شهاب الدين أحمد بن على ابن حجر. (1997). **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة. ط1.** دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان.
33- الطلنبوي، اسماعيل بن مصطفى. (2017). **حاشية** الطلنبوي **على شرح الجلال الدواني على العقائد العضديَّة**. ط1. دار الكتُب العلميَّة. بيروت. لبنان.
34 ــ المدرّس، عبدالكريم محمد.(1983). **علماؤنا في خدمة العلم والدين**. ط1. دارالحرية للطباعة. بغداد. العراق.
35– جمال الدين: يوسف بن تغري بردي الحنفي. (بدون عدد الطبع وتأريخه). **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة.** وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب. مصر.

ب/ الكردية:

1– البالكي، الملا محمد باقر المريوانى.(1995). **ديواني مودةرسي كوردستاني ـ ديوان المدرس الكردستانى**. ط1. المطبعة الخورشيدي. سنندج. إيران.
2– شافعي كورد: جلال‌الدين.(1378ه. ش = 2001). **جوغرافياي تاريخي كوردستان**. ط1. إنتشارات «ن والقلم»، ضاثخانةي بهرام، تاران، ضاثي يةكةم، 1378كؤضي هةتاوى.
(شافعي الكُرد: جلال‌الدين. (2001). **جغرافية تأريخ كردستان**. ط1. انتشارات ن والقلم. مطبعة بهرام. طهران. إيران).
3- الفنايي: عبدالله مصطفى صالح.(1999). ذيانى عالمى **ذي**الجناحين مامؤستا ملا باقر بالكى مجلة «ثةيرةو».العدد:15. ضاثخانةي رؤذ هةلات. هه ولير. عيراق.
(الفنايي: عبدالله مصطفى صالح. (1999). **حياةُ عالمٍ ذي الجناحين الأُستاذ الملا محمدباقر البالكي**. مجلة المنهج. العدد 15. مطبعة الشرق. أربيل. العراق).

ج/ الفارسية:

1- المدرسي: محمد عارف. (المخطوطة). **زندطى نامة (السيرة الذاتية).** ولدى الباحث نسخةٌ مصوَّرةٌ منها.
2– بابا مردوخ: روحاني(شيوا). (1366ه.ش = 1989). ضاث أول **. تأريخ مشاهيركرد، عُرَفا، عُلَما، أُدَبا، شُعَرا.** ضاثخانةى ثنطوئن، ناشر سروش. كردستان. إيران.
(بابا مردوخ: روحاني. (1366ه.ش = 1989). **تأريخ مشاهير الكرد: العُرفاء، العلماء، الأدباء، الشُعراء.** ط1. مطبعة ثنطوئن، للناشر سروش. سنندج. إيران).

List of sources and references

A Arabic

1- Al-Asnawi, Jamal al-Din Abd al-Rahim. (2000). Shafi'i layers. i2. House of thought. Beirut. Lebanon.

2- Al-Amdi: Saif al-Din Ali bin Muhammad. (2003). Ultimate soul in the science of origins. I 1. Library science, Beirut. Lebanon.

3- Ibn Al-Moallem: Muhammad bin Muhammad bin Othman, (2019). Najm al-Muhtadi and stoned the aggressor. I 1. House of piety. Damascus. Syrian.

4- Ibn Abi Al-Wafa: Muhyiddin Abdul Qadir bin Muhammad Al-Qurashi Al-Hanafi. (1979). The painstaking jewels in the tap layers. I 1. Issa Al-Babi Al-Halabi Press and Partners. Cairo. Egypt.

5- Ibn Bahr: Abi Othman Amr (1968): The statement and the manifestation. I 1. Saab house. Beirut. Lebanon

6- Ibn Khalkan, Abu al-Abbas Ahmed bin Muhammad. (1900). Notable deaths and news of the sons of time. I 1. Dar Sader. Beirut . Lebanon.

7- Ibn Farhoun al-Maliki. (1996). The preamble of the doctrine in knowing the notable scholars of the doctrine. I 1. Scientific books house. Beirut. Lebanon.

8- Ibn Hisham: Abdullah bin Youssef bin Abdullah bin Youssef. (1984). Explanation of gold nuggets in knowing the words of the Arabs. I 1. Publisher: United Distribution Company. Damascus. Syrian.

9- Al-Balki: Muhammad Baqir bin Hussein Al-Ardlani. (1995). Al-Durar al-Jalaliyyah and its explanation of divine kindness. I 1. Meta Basin Press. Istanbul. Türkiye.

10- Al-Balki: Muhammad Baqir bin Hussein Al-Ardlani. (1997). Reconciliation between Sharia and the method. I 1. Beirut, Lebanon.

11- Al-Balki: Muhammad Baqir bin Hussein Al-Ardlani. A message in verbal and psychological speech manuscript. The researcher has a copy of it.

12- Al-Balki: Muhammad Baqir bin Hussein Al-Ardlani. Message in the subject and mobile manuscript. The researcher has a copy of it.

13- Al-Balki: Muhammad Baqir bin Hussein Al-Ardlani. Rare letters in the science of speech, with our investigation, in press.

14- Al-Balki: Muhammad Baqir bin Hussein Al-Ardlani. The author's footnote to Tafsir al-Baydawi. The researcher has a photocopy.

15- Al-Balki: Muhammad Baqir bin Hussein Al-Ardlani. The author's footnote written on the core of the assets. The researcher has a photocopy.

16- Al-Balki: Muhammad Baqir bin Hussein Al-Ardlani (2019). Human reality. i2. Dar Al-Qamati for printing and publishing. Beirut. Lebanon.

17- Al-Balki: Muhammad Baqir bin Hussein Al-Ardlani. A message in the manuscript concept. The researcher has a copy of it.

18- Al-Balki: Muhammad Baqir bin Hussein Al-Ardlani. The seven collections of his manuscripts. The researcher has a copy of it.

19- Al-Bukhari, Muhammad bin Ismail bin Ibrahim, (1987), Al-Jami Al-Sahih, 1st Edition, Dar Al-Shaab. Cairo. Egypt.

20- Al-Bouti, Dr. Muhammad Saeed Ramadan (2009), The Greatest Universal Certainties, (30), Dar Al-Fikr, Damascus, Syria.

21- Al-Baydawi, Abdullah bin Omar bin Muhammad Al-Shirazi. (1900). Download lights and secrets of interpretation. I 1. Mustafa Al-Babi Al-Halabi and Sons Press. Cairo. Egypt.

22- Al-Taftazani: Masoud bin Omar Saad Al-Din (2002). Waving to reveal the facts of the revision. I 1. Dar Al-Arqam Ibn Al-Arqam, Beirut. Lebanon.

23- Al-Thanawi: Muhammad bin Ali. (1996). Arts terminology explorer. Publishers Press. Beirut. Lebanon.
24- Al-Hanbali: Abd al-Hay ibn al-Imad (D.T), gold nuggets in news of gold. Scientific books house. Beirut. Lebanon.
25- Al-Razi, Muhammad bin Omar bin Al-Hassan. (1999). Keys to the Unseen = The Great Interpretation. i3. Arab Heritage Revival House. Beirut. Lebanon.
26- Al-Zarkali: Khairuddin bin Mahmoud bin Muhammad. (1980). media . i2. House of knowledge for millions. Beirut. Lebanon.
27- Al-Zamakhshari, Mahmoud bin Omar Al-Khwarizmi. (Without a year and the number of prints). Scouting the facts of the download and the eyes of sayings in the faces of interpretation. Arab Heritage Revival House. Beirut. Lebanon.
28- Al-Sobki: Taj al-Din Abd al-Wahhab ibn Taqi al-Din. (1918). Collecting and explaining mosques. Muhammadi Library, Saqz, illustrated on the copy of Mustafa al-Babi al-Halabi and his sons. Egypt.
29- Al-Sobki: Taj al-Din Abd al-Wahhab ibn Taqi al-Din. (2009). Raising the eyebrow on Ibn al-Hajib's abbreviation. I 1. Scientific Books House. Beirut. Lebanon.
30- Al-Sobki, Taj al-Din Abd al-Wahhab ibn Taqi al-Din. (1994). Tabaqat Al-Shafi'i Al-Kubra, 2nd edition, abandoned for printing, publishing and distribution. Lebanon.
31- Al-Suyuti, Jalal al-Din Abd al-Rahman, (2017), Explanation of the Shining Planet, the systems of collecting mosques, 1st edition, Scientific Books House, Beirut, Lebanon.
32- Al-Asqalani: Hafiz Shihab al-Din Ahmad ibn Ali ibn Hajar. (1997). Pearls lurking in the notables of the eighth century. I 1. Library science, Beirut. Lebanon.
33- Al-Talanbawi, Ismail bin Mustafa. (2017). Al-Talanbawi’s footnote on the explanation of Jalal Al-Dawani on the humeral creeds. I 1. Scientific Books House. Beirut. Lebanon.
34- The teacher, Abdul Karim Muhammad. (1983). Our scholars are at the service of science and religion. I 1. Freedom House for printing. Baghdad. Iraq.
35- Jamal Al-Din: Yusuf bin Taghri Bardi Al-Hanafi. (Without the printing number and date). The bright stars in the kings of Egypt and Cairo. Ministry of Culture and National Guidance, Dar Al-Kutub. Egypt.

B/Kurdish

1. Al-Balaki, Mulla Muhammad Baqir Al-Mariwani (1995). Diwani Mawaddah, a Kurdish Kurdistani, the Diwan of the Kurdish teacher. I 1. Al-Khorshidi Press. Sanandaj. Iran.

2. Shafi'i Kurd: Jalal al-Din. (1378 AH. Sh = 2001). Historical geography of Kurdistan. I 1. Publications «N and the pen», Dhakhanai Bahram, Taran, Dathi Yakam, 1378 Kodai Hattawi

3. Shafi'i al-Kurd: Jalal al-Din. (2001). Geography of Kurdistan's History. 1st edition. Publications by N Wal-Qalam. Bahram Press. Tehran. Iran .

4. Al-Fanaei: Abdullah Mustafa Saleh. (1999). My two-winged scholar, Mamosta Mulla Baqir Balki, “Thira” magazine, Issue: 15. The smokehouses of Ru'h Halat. huh and ler. irak.

5. Al-Fanayi: Abdullah Mustafa Salih. (1999). The life of a two-winged scholar, Professor Mulla Muhammad Baqir Al-Balki. Al-Manhaj Magazine. Issue 15. Al-Sharq Press. Erbil, Iraq

C/ Persian:

1. School: Muhammad Aref Muhammad Baqer. (manuscript). Zandati Nameh (Biography). The researcher has a copy of it.

2. Baba Marduk: Spiritual (Shewa). (1989). First loss. History of famous Kurds, custom, knowledge, etiquette, poetry. Dhakhana Thantoun, Soroush publisher. Kurdistan. Iran.
3. Baba Marduk: Rouhani. (1989). The History of the Famous Kurds: Al-Urafa, Scholars, Writers, and Poets. 1st edition. Thanatoun Press, published by Soroush, Sanandaj, Iran.